



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الجمعة 21 يناير 2000

فهرس

* مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

* ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية الثانية والثلاثين المنعقدة يوم الجمعة 21 يناير 2000 (ليلا)

الرئاسة: السيد قاسم كبير، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني،

ثم السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد بن بيتور، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

التي تعد الاختيار الاستراتيجي لأصحاب القرار، إلا توسيع دوامة العنف التي أودت بحياة الآلاف من الجزائريين والجزائريات، حيث وضع أصحاب القرار استراتيجية التصفية النابعة من قناعتهم بسياسة "الكل أمني"، بحجة محاربة الإرهاب.

وانطلاقا من هذا، أعلنوا حالة الطوارئ وأصدروا مجموعة من القوانين القمعية التي تقلص الحريات، كقانون الأحزاب وقانون الإعلام وغيرهما، وذلك قصد التحكم التدريجي في الحياة السياسية والديمقراطية. ثم إن التعرف على طبيعة الحكم، يقتضي فهم نشأته وعناصره الأساسية سواء أكانت تاريخية أم اجتماعية أم ثقافية، وخاصة إبراز طبيعة هيكلته في ما هو ثابت في علاقته بالمجتمع. علما أن الحزب الواحد والشرطة السياسية تكفلا باحتواء الصراعات الاجتماعية الناتجة عن تناقضات النظام.

إن التحرر الإقتصادي المشوه الذي بادر به النظام في أوائل الثمانينات كمرح ووحيد من الأزمة، زاد من تفكير شرائح واسعة من المجتمع وتهميشها خاصة الشباب الذين أصبحت آفاق إدماجهم الاجتماعي مرهونة أكثر فأكثر.

وما يجب التذكير به من خلال أحداث أكتوبر 1988،

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة ليلا.

السيد رئيس الجلسة: نستأنف أشغالنا هذه الليلة مع الطاقم الحكومي إلى حين التحاق السيد رئيس المجلس والسيد رئيس الحكومة بنا. وأحيل أول كلمة في هذه الأمسية إلى السيد مالك سدالي ممثل الكتلة البرلمانية لجهة القوى الاشتراكية، فليفضل.

السيد مالك سدالي: سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

زملائي النواب، مساء الخير.

لقد واجهت بلادنا خلال الثماني سنوات الأخيرة المرحلة الأكثر دموية في تاريخها نتيجة تجاهل الحكم أسباب الأزمة، ولجؤته إلى خيارات مفعجة هدفها ضمان بقائه. كما أدى الانقلاب العسكري الذي حدث في 11 جانفي 1992 إلى إيقاف المسار الديمقراطي في بلادنا، مما تسبب في أكبر مأساة عاشها تاريخنا، والتي خلفت عشرات الآلاف من الموتى والجرحى، وآلاف المختطفين والمعذبين، ودفعت بآلاف العائلات إلى التشرد، وتعميم الفقر والحرمان، فنالت بذلك من آمال المواطنين والمواطنات في غد زاهر. ولم ينتج عن سياسة الاستئصال

رئيس الدولة، والدستور ينص في مادته 80 على أن رئيس الحكومة يقدم برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه؟ نحن لا نمنع الحكومة من أن تتبنى برنامج رئيس الدولة كبرنامج لها، ولكن نمنعها من أن تعتمد على برنامج الرئيس الذي نراه برنامج السلطة الفعلية. إذن، نجد اليوم أنفسنا أمام حكومة دون برنامج. وعليه، هل يمكن تسميتها "حكومة"؟ كما نتساءل عن خفايا هذه الخطة وكذا عن حق ظهور هذه الممارسة في الوقت الذي تعم الضجة حول احتمال مراجعة الدستور، الذي نراه تحضيراً لدستور جديد.

يعتبر خرق المادة 80 من الدستور سابقة خطيرة في الممارسة السياسية، ويراد منها التقليل أكثر من مجال التعبير والمراقبة، مما يدل على الرغبة في الاستمرار في العمل بنفس الممارسات، وفي معظم الأحيان من قبل نفس المسؤولين، وذلك لتمديد المرحلة التي قيل عنها إنها انتقالية. وإلا كيف يمكن تقديم برنامج غير نابع من الحكومة، نجهل فيه المعطيات والإحصائيات والأرقام، وهدفه غامض وغير مسطر؟ ذلك أن غياب الوسائل والامكانيات ينتج عن غياب الأهداف. ثم كيف يمكن الشعب وممثليه مراقبة الحكومة وعبرها السلطة الفعلية، والحكم على فشل نشاطها أو نجاحه في غياب هذه المعطيات الأساسية؟ ذلك أن هذا المخطط الحكومي بضبابيته يرمي إلى الحصول على صك ممضي على بياض، لخصوصة الاقتصاد والتصرف فيه كما يريد مع التبرؤ من كل النتائج التي ستنتج عن تطبيقه. ثم إنه لا يمكن أبداً تبرير غياب المشاريع بالإشارة إلى القوانين المالية السنوية.

فالتحليل الذي اعتمده الحكومة يبعد كل البعد عن الحقيقة، ذلك أن إخفاء طبيعة الأزمة ومصادرها وأسبابها المباشرة وغير المباشرة، وإرادة الخلط بين أسبابها ونتائجها، يكشف عن النوايا الحقيقية للنظام والتي يريد تجسيدها عبر نشاط الحكومة. فالمعالم المختارة بدقة في هذا المخطط تهدف حقيقة إلى تبرئة السلطة من مسؤولياتها السياسية المباشرة في الأزمة التي تعيشها

بغض النظر عن أطراف النزاع، هو ظهور حشد أغلبيته من الشباب على الساحة العمومية، ثار ضد الاستبداد والحقرة والفوارق الصارخة بين أغلبية مستغلة وأقلية مستغلة نهبت ثروات البلاد. وليضمن بقاءه في الحكم، عوض النظام توزيع سنوات البذخ بالرشوة والمحاباة، ووجد مخرجاً مؤقتاً بإصداره دستور 1989 الذي يقر التعددية والحريات.

وطبقاً للأساليب المتبعة وراء هاجس البقاء، جعل الحكم وسائل التحكم في المجتمع مسايرة للوضعية. أفلا يبرر الحكم اللجوء إلى القوة والتدخل العسكري في الحقل السياسي بعجز السياسيين المدنيين عن تجنب الأزمة؟ ثم إن التصريحات الأخيرة لأحد صانعي انقلاب جانفي 1992، لأكبر دليل على ذلك.

فبعد رفض كل المبادرات السياسية السلمية جملة وتفصيلاً والتي كانت تهدف إلى إيقاف النزف الدموي، واسترجاع السلم، وتحقيق المصالحة الوطنية، ها هو النظام، عبر الشرطة السياسية، يبرم اتفاقاً سرياً مع الجيش الإسلامي للانتفاضة في صائفة سنة 1997، مما أدى إلى تقليص عهدة الرئيس السابق.

هذا وقد أعطى قانون الوثام المدني الذي يندرج في هذا المنطق والذي صوت عليه مجلس عاجز، قاعدة قانونية لهذا الاتفاق.

وعبر كل هذه العشرية من القمع والاستغلال، حث حزب جبهة القوى الاشتراكية وشارك بالأفكار ونشط النضال الديمقراطي والمقاومة السلمية من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية وضمن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من عدم تغير طبيعة النظام في الجزائر، فإننا نعيش للمرة الأولى مرحلة لا سابق لها، مما جعلنا نتساءل عن خلفيات ونوايا إنشاء حكومة جديدة دون برنامج حكومي، إذ كيف يحق لحكومة أن تقدم برنامج

كالعولمة. كما أن انعدام أية إشارة إلى السلم في هذا النص، لدليل قاطع على ابتعاد النظام عن عودته الانتخابية، بعد أن استعمل كلمة السلم والمصالحة الوطنية والوثام المدني لاكتساب أصوات المواطنين والحصول على شيء من الشرعية التي غابت تماما في كل المواعيد الانتخابية، بما فيها رئاسيات أبريل 1999. ثم كيف يمكن المخطط الذي قدمته الحكومة أن يتجاهل محاربة الرشوة التي حطمت اقتصادنا، حيث لم ترد هذه الآفة ولو مرة واحدة في النص؟ فهل يعود هذا إلى تخوف ما؟ علما أنه تم سجن عشرات الإطارات النزيهة، كانت جريمتها الوحيدة، التصدي للرشوة والسهر على حماية وسائل الإنتاج الوطني، مع تنصيب من رماها في السجن على رأس وزارة العدل... (دون تعليق) ومن الضروري أيضا الإشارة إلى أن هذا النص لم يوضع انطلاقا من الحاجات الأساسية للمجتمع والمتمثلة في السلم والشغل والسكن والصحة والتعليم ومحاربة الرشوة والفوارق الاجتماعية، وكذا الحق في عدالة حقيقية ومستقلة.

أما فيما يخص تحليل الوثيقة، فنجد عند قراءة مخطط الحكومة أن المقدمة حللت بطريقة خاطئة أسباب الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد.

ونتعجب عندما نطلع على أن السبب الرئيسي للأزمة يكمن في انخفاض سعر البترول سنة 1986. أيقن للحكومة أن تخفي أسباب مأساة البلاد والتي هي أساسا سياسية وتمثل في غياب الديمقراطية، وسوء تسيير البلاد، وتعميم الرشوة، وغياب دولة القانون إلى غير ذلك، وأن حلها يمر عبر حوار سياسي شفاف يجمع كل القوى الفاعلة؟

وإذا عدنا إلى النص، نجد أنه لم يظهر ولم يركز على نقطتين هامتين هما:

1 - غياب السلم المدني والاجتماعي، حيث يمنع المنتج الوطني أو الخارجي من الاستثمار.

بلادنا، ويتضح ذلك أكثر في عدم ذكر المراحل الهامة التي عرفها نضال الشعب الجزائري من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية في سنوات الثمانينات (1980-1982-1984-1986-1988). ولكن السلطة معروفة بتحريف التاريخ وتزييفه بصفة مستمرة.

إن الليبرالية المتوحشة المقدمة كحل سحري لهذه الأزمة من قبل النظام، عبر حكومته، لا تزيد إلا في تأزم الوضع. علما أن المرور من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، يقتضي حتما إنشاء مؤسسات ديمقراطية تضمن مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلاد ومراقبتها. فعدم تحقيق هذا الشرط، إضافة إلى محاولات تقليص مجال التعبير والرقابة، لدليل قاطع على رفض النظام "دمقرطة" الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد. وفعلا أدى غياب الديمقراطية والمراقبة الشعبية إلى تحريف الاقتصاد الوطني واستغلاله من قبل "المافيا" السياسية الاقتصادية. وعليه، هل يمكننا تصور مشروع مجتمع أو برنامج سياسي ناجح في غياب منحه الأولوية للحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية؟

هذا ويوضح المخطط الذي قدمته الحكومة رغبة النظام في توسيع الفوارق الاجتماعية وذلك بإثراء الأقلية (أي المافيا) على حساب الأغلبية أي المواطنين. ففي الجانب الاجتماعي، نعيش مرحلة تخلي الدولة عن واجباتها، ويتضح ذلك في إعادة النظر في المكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة، والقضاء بصفة مستمرة على القطاع العام عن طريق غلق المؤسسات وتصفيتها، بهدف الوصول إلى حوصصة كل جوانب الحياة العامة. أما في الجانب السياسي، فتعيش بلادنا مرحلة الاقصاء والتهميش التي تتضح في إنكار السلطة كل أشكال التعددية، والعمل على غلق المجال السياسي والاعلامي أمام الأحزاب المستقلة في قراراتها، ويتجلى ذلك خاصة منذ رئاسيات 15 أبريل 1999. فعند قراءة المخطط المقدم من الحكومة، يمكننا الاستنتاج أنه بعيد كل البعد عن المتطلبات الداخلية التي تتعلق بحل الأزمة وبعث الاقتصاد الوطني، وكذا المتطلبات الخارجية

- تطبيق اللامركزية في تحديد المسؤوليات، وتزويد الجماعات المحلية بالامكانيات. وفي هذا الإطار، يجب تصفية ديون البلديات وإصلاح الجباية المحلية وإعادة النظر في قانوني البلدية والولاية.

- الاعتراف المؤسساتي باللغة والثقافة الأمازيغية.

- إن جبهة القوى الاشتراكية التي تناضل من أجل مجتمع مبني على العدالة والتضامن، تعتبر غياب العنصر النسوي عن الطاقم الحكومي، شتما لتاريخ الجزائر الذي صنعتته أجيال من رجال ونساء، ناضلوا جنبا إلى جنب لبناء هذا الوطن.

ونغتنم هذه الفرصة لتأكيد رفضنا القاطع لقانون الأسرة وما يترتب عليه.

فيما يتعلق بتطوير العنصر البشري،

1 - إن مؤشر تطور العنصر البشري في منظمة الأمم المتحدة، يضع الجزائر في المرتبة 82 من بين 174 دولة عضوة في المنظمة. وبذلك، تحتل الجزائر مرتبة بعيدة تأتي بعد عدد كبير من الدول السائرة في طريق النمو والتي لا تملك موارد طبيعية.

2 - تعترف الوثيقة المقدمة بأن سياسة الاقتصاد الكلي المنتهجة إلى يومنا هذا، أدت إلى تفكير المواطنين، وأن الشبكة الاجتماعية الحالية غير كافية. وعليه نحذر الحكومة من العواقب الاجتماعية المرتقبة من تطبيق مخططها الذي سيزيد الوضعية الحالية تازما والمتمثلة في التسريحات، وغلق الوحدات الإنتاجية جراء الخصخصة والليبرالية وكذا تخفيض قيمة الدينار والتضخم.

فيما يخص السياسة الخارجية نتساءل عن:

1 - مصير المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي والتي جمدت بسبب تمسك هذه الدول بالمسائل الديمقراطية وكذا بمسألة حقوق الانسان بالجزائر.
2 - أسباب تأخر المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة ومحتواها.

2 - استفحال البطالة، إذ تعرف نسبة 30٪ من المواطنين البالغين سن العمل بطالة طويلة المدى. بالإضافة إلى طرد 400 ألف عامل سنويا من المصانع أو من العمل عموما. مما يعطينا رقما يتراوح بين 700 و750 ألف منصب عمل يجب على الحكومة توفيرها سنويا وليس 250 ألف كما ذكر. ونتعجب هنا من عدد مناصب العمل الذي كان يجب توفيره وهو 250 ألف في سنوات التسعينات، واليوم - في سنة 2000 - ما يزال العدد نفسه ولم يتغير.

ويراد من العوائق المشار إليها من إرهاب وضعف الإدارة وإطار اقتصاد السوق والمنافسة الدولية، إخفاق مسؤولية المسيرين وتبرير مسبق لاصلاحات هيكلية تهدف إلى الليبرالية الكلية للاقتصاد، بينما مستقبل البلاد مرهون بثلاثة عوائق أساسية:

أ - شروط المؤسسات النقدية الدولية لكونها تمس مباشرة شروط الحياة وعمل المواطن.

ب - الالتزامات البترولية مع الشركات الأجنبية. وأذكر في هذا الصدد قانون سنة 1991 الذي ندد به حزب جبهة القوى الاشتراكية في وقته، والذي ينص على فتح الحقول الموجودة للشركات المتعددة الجنسيات والذي حول الامكانيات الطاقوية الوطنية إلى هذه الشركات. ما هي اليوم حصيلة هذا القانون؟.

ج - الالتزامات الناتجة عن طلب الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة ولمنطقة التبادل الحر الأورو - متوسطة، ونتائجها على النسيج الإنتاجي الوطني وعلى المواطنين.

هذا ويقتضي بناء دولة القانون توضيح ما يأتي:

- وضعية الإطارات المسجونة.
- مصير المفقودين والمختطفين.
- مصير عائلات ضحايا الإرهاب.
- عنف الدولة.
- تطبيق قرارات العدالة.

السيد علي هاشمي: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وآله.
السيد الرئيس،
سيدي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء.

لقد ركز البرنامج على مسعى الوثام الوطني وبصفة خاصة على الجانب الاقتصادي. أما مسعى الوثام الوطني، فقد اعتبره البرنامج تحديا حاسما، حيث ورد فيه أن التحدي الحاسم الواجب رفعه هو فعلا تحدي السلم والوثام. إن هذا الوثام الذي نأمل حقيقة أن يبلغ مداه، يحتاج إلى تأزر الجميع وإلى تضامن وتظافر الجهود، وإلى عمل جاد وتضحيات جسام من أجل تجاوز الانكسار وتعزيز الدولة الجزائرية، هذه الجزائر التي قال عنها قبل قرون أحد أعلامها وأبنائها البررة الذي رفعت له الراية كأحد كبار العارفين وهو عبد الرحمن الثعالبي:

إن الجزائر في أحوالها عجب... ولا يدوم بها للناس مكروه
ما حل عسر بها أو ضاق متسع... إلا ويسر من الرحمن يتسلوه

سيدي الرئيس، إن من أهم ما يميز البرنامج أنه حاول أن يوضح طبيعة العلاقة بين الأمة والدولة، أي إشكاليات اختصاصات الدولة في عالم متغير مع حدود مهامها ووظائفها.

ولكن، سيدي الرئيس، دعني أتحدث عن "المسكوت عنه" في هذا البرنامج. لماذا لم يهتم البرنامج بشرائح القوى الاجتماعية المتضررة دوما والتي تتحمل وحدها الأضرار والأعباء والتضحيات الكبيرة مع أنها المؤيدة دوما لكل تغيير، والتي تبنت ويشغف قانون الوثام المدني الذي انتظرته طويلا وماتزال تتبنى ما بعد الوثام الوطني إن شاء الله؟.

سيدي الرئيس، لقد حاول البرنامج التركيز على رؤية بدا من طبيعتها أنها تتجه وجهة ليبرالية جديدة وبمنظور إداري ينطلق من مفهوم الفعالية، حيث تكتفي الدولة

3 - العلاقات الثنائية مع المملكة المغربية بهدف بناء المغرب العربي.

4 - موقف الجزائر تجاه اسرائيل والذي يبقى دائما غامضا.

إن جبهة القوى الاشتراكية تواصل نضالها السلمي من أجل:

- 1 - تحقيق السلم والمصالحة الوطنية.
- 2 - بناء دولة مدنية، عصرية وديمقراطية.
- 3 - ترسيخ الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- 4 - إعادة الاعتبار إلى السياسة بفصلها عن الجيش والدين، وإرساء ثقافة اللاعنف والتسوية.
- 5 - فصل السلطات وتوازنها.
- 6 - وضع دستور جديد يعكس روح الأمة، موضوع ومسطر من قبل مجلس تأسيسي منتخب ديمقراطيا، يضمن للمواطنين والمواطنات الاختيار الحر لممثليهم في جميع مستويات الدولة.
- 7 - ترقية واحترام حقوق المواطن والحريات العامة.
- 8 - تكريس واحترام التعددية الثقافية واللغوية، وعدم انتهاك حقوق الانسان يعني وضع أولوية الفرد على السلطات التعسفية والايديولوجيات الأمنية.

وخلاصة للقول، إن جبهة القوى الاشتراكية معروفة من خلال نضالها العريق بارتباطها بطموحات الشرائح الواسعة من المجتمع، ذلك أن مبادئنا وقيمنا الاشتراكية الديمقراطية، تمنعنا من دعم حكومة ليبرالية يمينية. وعلى هذا الأساس، نرفض النص شكلا ومضمونا ونصوت عليه بلا، ولو أن الولاء للسلطة أصبح حاليا "موضة".
شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مالك سدالي، وأحيل الكلمة إلى السيد علي هاشمي.

والهيكل الإداري إلى الحماية الاجتماعية والتعليم مثلا. وهنا أقول إن المنظومة التربوية التي يريدها الشعب، يجب أن يساهم في بنائها الجميع وخصوصا أسرة التعليم. 7 - التصدي لبعض السلوكات والممارسات عن طريق:

- وضع قيود فعالة لكبح جماح الفساد.
 - فرض المزيد من الضغط التنافسي على الدولة.
 - الاستماع أكثر إلى أصوات المواطنين وإشراكهم في القرارات.
- ومن بين القيود الفعالة لكبح الممارسات الفاسدة، أذكر:

أولا، فيما يتعلق بالسلطة: استقلال القضاء وضمان فعاليته عن طريق الكفاءة التنظيمية، قصد تحقيق المساندة القانونية والتنفيذ بشكل جيد وغير متحيز، ذلك أن فكرة استقلالية القضاء وردت في البرنامج كما وردت في البرامج السابقة، أي سنتي 89 و 96، ولكن ما هي ضمانات استقلالية القضاء وميكانيزماته؟

إنه حين يقال للقاضي: أنت مستقل، فهذا غير كاف ولا يغير من الواقع شيئا. فهل للسلطة التنفيذية النية الكافية في جعل السلطة القضائية مستقلة استقلالية فعلية؟.

إن أبسط الأمور - كأجرة القاضي مثلا - هي بيد السلطة التنفيذية. فلماذا لا تحدد أجرة القاضي عن طريق مرسوم رئاسي؟.

صحيح أنه توجد دول تسيطر فيها السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية الطيبة وربما القضائية، ولكن تطويرها الفعلي والحقيقي لنظام الضوابط والموازين الدستورية رسميا وتنظيميا ومؤسساتيا وبأكثر كفاءة ممكنة، قلل من اختلالاتها. فهي دول قوية، ومع ذلك تسعى إلى استكمال مسيرتها في استقلالية سلطاتها. علما أن المؤسسة القضائية بالغة الأهمية في كبح جماح الفساد، حيث شهدت إيطاليا مثلا نموذجا قويا لوقوف القضاء في

بدورها المحوري في التنمية الاقتصادية، وتعتبر نفسها شريكا وعاملا محفزا فقط. وتلك هي على كل حال طبيعة المرمى الذي ترمي إليه أطروحة البنك الدولي. ولا بأس، إذ يمكن الاستفادة أطروحته التي تخدمنا وتتماشى مع تحولاتنا الداخلية. وتتركز هذه الأطروحة على:

- 1 - إعادة التفكير في مفهوم الدولة.
- 2 - التوفيق بين دور الدولة وقدرتها.
- 3 - زيادة رفع قدرة الدولة عن طريق بعث مؤسساتها.

سيدي الرئيس، صحيح أن توسيع دور الدولة قد أدى إلى تأثير كبير في ميزانيتها العامة مما تسبب في ترهل الكفاءة التنفيذية، ومضاعفة مشاكل التنسيق، واستغلال واستئثار مصالح راسخة لمستعمليها، وإعاقة الجهود الرامية إلى الإرشاد والاصلاح.

ولكن، سيدي الرئيس، بقيت عقب الكساد الاقتصادي والأزمات العنيفة، أوضاع الناس متدهورة. فلماذا لا تبقى الدولة تتحمل خلال فترة معينة وتتصدى للثمن الباهظ الذي يدفع والدمار الذي أحدثته العشرية الأخيرة خاصة وأنتم تعلمون كيف تصدت الدول الليبرالية للواقع الاجتماعي الذي عاشته في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي نتيجة ما أسمته بالكساد العظيم؟.

سيدي الرئيس، نود أن نركزوا على تحسين الفعالية أو الرشادة باستمرار عن طريق ما يأتي:

- 1 - إرساء أسس القانون، لأن أعراض الخروج عن القانون ونتائجه خطيرة جدا.
- 2 - إقرار بيئة للسياسات العامة لا مكان فيها للتشويه، تشمل الاستقرار الكلي.
- 3 - حماية الضعفاء.
- 4 - الاستثمار في الخدمات والبنية الأساسية الضرورية.
- 5 - حماية البيئة.
- 6 - تحرير الموارد العامة وتيسير توجيهها للأنشطة ذات الأولوية، كتحويل الدعم من المنشآت الحكومية الخاسرة

السيد دحاج باجودة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، سادتي أعضاء الحكومة، السيدات والسادة النواب.

إننا جد مرتاحين لبرنامج حكومة الوثام والمصالحة الوطنية والذي يتسم بالصراحة والشفافية فيما آلت إليه البلاد، مع وضع الحلول المناسبة، والتي أتمنى أن تتجسد ميدانيا. وفي هذا المجال، لا يسعني إلا أن أساهم في إثراء هذا الموضوع بشيء من التواضع في مجالات الفلاحة والصحة والسكن والتربية، مع تقديم مسائل خاصة نظرا إلى ضيق الوقت لكل من وزارات التجهيز، والتعليم العالي، والبريد والمواصلات، والمجاهدين، والإعلام والثقافة، والعمل، والتضامن، والنقل، والطاقة، والشباب، والتجارة، والموارد المائية والسياحة.

فيما يخص الصحة: في هذا المجال، مانزال نذكر ككل مرة بعدم وجود اختصاصيين في مناطق الجنوب. والأمر مايزال مطروحا رغم وجود هياكل ضخمة مع ضمان الإسكان وتحفيزات تشجيعية أخرى بمقتضى المرسوم رقم 28/95. فعلى سبيل المثال توجد دوائر من هذه المناطق يتجاوز عدد سكانها 40 ألف نسمة وتبعد عن مقر ولايتهم بأكثر من 700 كلم، وعن ولاية غرداية بـ 690 كلم وعن ولاية ورقلة بـ 860 كلم، وعن عاصمة الوطن بـ 1300 كلم، وعلاج قاطنيها يتطلب سفيرة في طريق غير معبد وصعب المسالك قد يتجاوز في بعض الأحيان مسافة 700 كلم. بالإضافة إلى أن نقل المريض إلى مقر الولاية أو إلى العاصمة يستحيل أحيانا نظرا إلى عدم السماح بالسفر عن طريق البر لأسباب معروفة. أما النقل الجوي، فهو غير متوفر إلا يوما واحدا في الأسبوع ما بين الدائرة ومقر ولاية تمنراست، وما بين الدائرة وغرداية، وما بين الدائرة وورقلة. علما أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية ألغت تماما الرحلة إلى ورقلة مؤخرا.

مواجهة أقوى تشكيلات الجريمة في القرن الماضي، وكذا الفساد الإداري، واستطاعت أن تكبح جماحها. فضلا عن ضرورة التنظيم الكفء للقضاء، حيث لا تزيد فترة الفصل في القضايا عن الحد المعقول. ففي فرنسا مثلا يتم الفصل في قضية ما خلال فترة لا تتجاوز 100 يوم. وأعود إلى الحديث عن الفصل بين السلطات. فأفريقيا، نجد السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وعموديا، نجد السلطتين المركزية والمحلية اللتين يجب الفصل بينهما. وأعتقد أنها عملية تدريجية، لا بد من استكمال مسيرتها.

صحيح أن المديرين والمسؤولين في السلطة المحلية يقومون بعملهم بكل استقلالية، لكنهم يتحملون مسؤوليتهم. وصحيح أيضا أنه توجد دول تسيطر فيها السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية الطيبة، ربما - كما ذكرت سابقا - بسبب التزامها بالدستور والقوانين. وفيما يخص الإدارة، يشير البرنامج إلى وجوب تحقيق مصالحه المواطن مع الإدارة. فهل المواطن يشكو الإدارة أو بعض رجالها وعقليتهم وممارساتهم؟ إذا كان رجل الإدارة يقوم بارتكاب انتهاكات ولا يعاقب عليها... لأنه في حالة وجود إدارة محلية جيدة، تكون الدولة بالضرورة جيدة، وهو ما يفهمه الشعب، وذلك هو الأصل والمقياس، ذلك أن الإدارة ليست قانونا أو شخصا أو هياكل فردية، وإنما هي مجموعة من الأشخاص والممارسات. ولا يكمن العيب في قوانين الإدارة بقدر ما يكمن في بعض الأشخاص. فالدول المتقدمة اليوم تعترف حتى بالمسؤولية الجزائرية - أقول الجزائرية - للشخصية المعنوية، أي المؤسسات. فكيف بالشخص الطبيعي الذي يقوم بتجاوزات متسترا باسم الإدارة؟. وعن التجاوزات التي تقع في وضوح النهار، أرى أنه لا داعي لذكرها، لأن إخواني الفضلاء من النواب تطرقوا إليها. وبعد ذلك، سيدي الرئيس، ما دمتم تراهنون كليا على اقتصاد السوق، هل يضمن رجال المال التزام الضرائب...

السيد رئيس الجلسة: شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد دحاج باجودة.

- عين قزام، والسد لمكافحة الرمال، والقائمة طويلة... وفي هذا المجال، لا أقصد أن الحكومة لم تفكر فينا بل فكرت فينا في ذلك الوقت، أي وقت المرحوم الذي سطر لنا برنامجا خاصا يخرج المنطقة من العزلة. ولكن لماذا لم تستفد هذه المنطقة القرى الاشتراكية أو المحطات إلى حد الآن؟ هذه الأخيرة أقيمت في كل مكان، حيث نجدها بالآلاف في كل مكان، من الجزائر إلى عين قزام ما عدا عين صالح. فما هي الأسباب؟ وما هو هذا المرض؟ يجب إيجاد علاج له.

من المفروض وضع برنامج خاص بعين صالح التي أصبحت اليوم معزولة عن كل الولايات وعن العاصمة رغم أنها احتلت بالأمس موقعا إستراتيجيا وكانت مركزا تجاريا بوسط الصحراء لكل المبادلات التجارية، ومعبرا للقوافل المتوجهة إلى "مالي" و "النيجر" و "غات" و "اغدامس" و "طرابلس" و "مراكش" و "المغرب" و "تونس" الخ...

سيدي الرئيس، سبب تباعد المسافات بين مناطق تنفيذ المشاريع وإدارة التسيير، في معظم الأحيان، في تباطؤ الإنجاز أو حذفه، مما يستدعي إيجاد صيغة لحل هذه المشاكل التي ينجر عنها حرمان المواطن من بعض المشاريع التي تساعد في التنمية وتخفف معاناته.

فيما يخص السكن، أرى أنه يجب ألا يهمل الدعم الممنوح للقضاء على البيوت القصدية في برنامج الحكومة، البيوت الطوية المهددة هي الأخرى بين الحين والآخر بالسقوط سواء لقدمها أو لسقوط الأمطار أو لهبوب الرياح.

فيما يخص التربية والتعليم، يقاس تطور الأمم بالعلم والمعرفة، لكن ما تزال تعاني بعض المناطق المعزولة مثل الولاية التي أمثلها، انحطاط المستوى من سنة إلى أخرى. مما يتطلب تدخل السيد الوزير لمعرفة أسباب هذا التدهور لتدارك الموقف قبل ضياع أجيال متتالية.

مما يدفعني، سيدي وزير الصحة، إلى المطالبة وبإلحاح بالعمل على توفير ثلاثة اختصاصيين على الأقل في مجالات الجراحة وأمراض النساء والولادة وطب الأطفال.

فيما يخص الفلاحة. تمتاز هذه المناطق بأراض خصبة، تتوفر على مياه باطنية وفيرة، مما يتطلب منحها عناية خاصة بوضع برنامج خاص في الاستصلاحات والبساتين القديمة. علما أن تجربة السنة الفارطة أثبتت ارتفاعا كبيرا في نسبة إنتاج الحبوب الذي وصل عند أحد المستصلحين ببوزريعة إلى 80 قنطار في الهكتار وبمعدل 50 قنطار للهكتار، ناهيك عن المنتوجات الأخرى مثل الطماطم والبطاطا وغيرهما دون إهمال التمور التي بدأت تتدهور نظرا إلى ضياع الآلاف من النخيل.

وفي هذا الشأن، أشير إلى أنه سجلت عملية خاصة بالمحافظة على النخيل بمبلغ 100.000.000 دج لتكون تابعة للمديرية. لكن في آخر المطاف حذفت من المدونة القطاعية لتصبح من اختصاص المحافظة الجهوية للتنمية الفلاحية الصحراوية على بعد 860 كلم، بعد أن كانت المديرية تبعد عنا بحوالي 700 كلم. وهي مسافة تتطلب أسبوعين (700 كلم ذهابا - 700 كلم إيابا) لتسوية مندوب ما لملف ما لدى المديرية. وبما أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، لا مقر له بعين صالح، على المندوب أن يتوجه إلى ورقلة ليقطع مسافة 700 كلم انطلاقا من تمنراست ومسافة 700 كلم في العودة، فمسافة 860 كلم تجاه ورقلة، ذهابا وإيابا، أي أنه يقطع ما مجموعه حوالي 3100 كلم لتسوية وضعيته. مما أثر سلبا، سيدي وزير الفلاحة، في القطاع الفلاحي، وترك مواطنو المنطقة يشكون في مصير عملية تسجيل النخيل على غرار القرية الاشتراكية التي برمجت في عهد الراحل هواري بومدين، رحمه الله، سنة 1978 والتي بقيت في خبر كان، مثلها مثل مصنع الآجور ومصنع الإسمنت ومحطة البنزين ومطحنة للزراعة والمركز المالي، ومقر القرض الشعبي، ومقر الأمن، والطريق أدرار-عين صالح، والطريق المنبوعة- عين صالح، والطريق تمنراست

ولاية الشلف، وأثر سلبا في خدمة الأراضي الفلاحية والغابية نتيجة نزوح هؤلاء الفلاحين الذين لم تتم عملية تعويضهم عن ممتلكاتهم حتى الآن.

- العمل على إيجاد حل عاجل لمشكلة مياه واد الشلف التي غمرت أراضي منطقة بئر الصفصاف بولاية الشلف وجزء من ولاية عين الدفلة، وضيعت تلك المياه وبصفة كاملة المساحات الزراعية المقدرة بحوالي 2000 هكتار، منها حقول الحمضيات. ولهذا أتمنى أن تسارع الحكومة إلى التكفل بهذا الملف المتعلق بالحفاظ على الأراضي الخصبة لسهل الشلف. مع العلم أن مياه الفيضانات تهدد أيضا السكك الحديدية والطريق الوطني رقم 04 الرابط بين الجزائر ووهران.

ثانيا: السدود:

- بعد تسجيل مشروع سد بوحلو ببلدية سيدي عكاشة والذي كنا ننتظر انطلاق أشغاله، إلا أننا فوجئنا بتعطيل هذه العملية الهامة بحجة تكلفتها الباهظة. وهو أمر غير منطقي خاصة وأنه شرع في أشغال وضع قنوات السقي. وعليه نطالب بالشروع في إنجاز هذا المشروع.

- وأما عن سد تاغزولت الواقع ببلدية تالعة والذي تواجهه مشاكل عديدة، أرى أنه من الضروري أن تتكفل به الحكومة خدمة لمنطقة في حاجة ماسة إلى المياه الصالحة للشرب.

ثالثا: الصيد البحري:

إن المناطق الساحلية لولاية الشلف في حاجة إلى عناية تخص موانئ الصيد البحري، منها ميناء بني حواء الذي يحتاج إلى أشغال تعيد له نشاطاته السابقة. ونفس الوضعية يعيشها ميناء صيد دائرة المرسى. ثم إن التكفل بهذه الموانئ يساهم في استفادة الصيد البحري، كما يخفف من حدة البطالة.

رابعا: قطاع الصحة:

- بعد كارثة زلزال الشلف المعروف، تم اللجوء إلى البناء الجاهز لإقامة مستشفيات تدهورت وضعيتها بشكل ملحوظ. ولمواجهة هذه الوضعية المزمنة، نلح

في الأخير، لا يسعني إلا أن أطلب من الله أن يوفق معالي السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي، في هذه المهمة الصعبة وأطلب منه مواصلة الجهد من أجل مساعدة هذه المنطقة المعزولة التي تنتظر منكم الكثير. دمتم في خدمة الصالح العام، والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد أحمد بناي.

السيد أحمد بناي: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد القراءة المتأنية لبرنامج الحكومة المعروض على مجلسنا الموقر، يسعدني أن أتدخل لإبداء بعض الملاحظات والاقتراحات الخاصة بمحاور هذا البرنامج الذي أرى أنه تناول في محتواه كل القضايا المتعلقة بانشغالات المواطنين، وتكفل بالقضايا التي ستسمح بالخروج من الأزمة الحالية وتساهم في الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

السيد الرئيس، سيتمحور تدخلي هذا حول القضايا الآتية وهي:

أولا: محور الفلاحة:

أقترح:

- إعادة النظر في القرار المتعلق بدمج الأراضي الفلاحية التابعة للمزارع النموذجية ضمن "الهولدينغ".

- التكفل بمشكلة نزوح سكان الأرياف والمناطق النائية المتضررة جراء التخريب الإرهابي الذي مس جل مناطق

- 1) المنشآت القاعدية.
- 2) البيئة.
- 3) الموارد المائية.
- 4) التربية.
- 5) الصحة.

1- المنشآت القاعدية:

لقد اعترفت الحكومة بأن الوضعية الحالية لهياكل النقل والاتصالات تشكل عائقا رئيسيا أمام نشاطات الاستثمار والإنتاج والمبادلات وجلب المؤسسات الأجنبية ، وهذا صحيح. وأغتتم الفرصة للتذكير بأن يكون الطريق السريع شرق - غرب دافعا نحو الدخول الفعلي إلى اقتصاد السوق من جهة، ومسهلا لحركة مرور البضائع والأشخاص، ومغريا للاستثمارات الأجنبية، من جهة أخرى. ولا شك أن الولايات التي يمر بها الطريق السريع كقسنطينة وسطيف وبرج بوعريريج والبويرة والجزائر وعين الدفلة والشلف وغيليزان وهران، ستستفيد لا محالة حركية اقتصادية وسياحية وثقافية مريحة ، ذلك أننا لا نعتبر الطريق السريع شرق - غرب ، كمالية في التنمية ، ولكن ضرورة تعطيه طابع الاستعجال.

وصدق من قال: "طريق التنمية يمر حتما عبر تنمية الطريق". هذا وعلمنا أن البنك العالمي يبدي استعداداه لتمويل بعض هذه المشاريع، فعلى الحكومة أن تغتتم هذا الاستعداد.

2- البيئة: لقد التفتت إليها الحكومة بصفة خاصة وهي مشكورة ، ولكن أود أن أدرج الملاحظات الآتية:

1) الإهتمام بنشر الثقافة البيئية بإدراجها بشكل أفضل في المنظومة التربوية، وفي وسائل الإعلام كالتلفزيون عن طريق الإشهار مثلا.

2) تشجيع السلطات المحلية للجمعيات المهمة بالبيئة، لأن فكرة البيئة أهلت غيرنا إلى أن أصبحت نضالا سياسيا تحتاج إليه التحالفات، ويؤثر في نتائج الانتخابات.

على أن تمويل الحكومة مشروع بناء مستشفى بـ 600 سرير، تم تسجيله منذ سنوات ولم تنطلق به الأشغال إلى حد اليوم.

خامسا: النقل:

رغم الجهود التي بذلتها السلطات المحلية والمنتخبين من أجل إنجاز مطار بمدينة الشلف التي زارها السيد وزير النقل السابق والذي اطلع على الملف الخاص بذلك، أرجو من الحكومة أن تتكفل بملف هذا المطار الذي ستكون له مردودية أكيدة في كل الميادين، كما أنه سيخفف أعباء النقل عن مواطني عدة ولايات منها عين الدفلة وتيسمسيلت وغيليزان.

سادسا:

فيما يخص التقسيم الإداري القادم ، ونظرا إلى أهمية مدينة " تنس " التاريخية التي كانت منذ القدم مركزا هاما ، إضافة إلى كثافة السكان ، وبعد مناطق مدينة تنس عن مقر الولاية، وللتخفيف من عزلة المناطق ومعاونة مواطنيها ، نأمل أن تلبى الحكومة طلب المواطنين في إدراج مدينة "تنس" مقرا لولاية جديدة ضمن التقسيم الإداري الجديد.

شكرا سيدي الرئيس ، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد فيصل فارسي ، تفضل.

السيد فيصل فارسي: شكرا سيدي الرئيس.

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادئ ذي بدء، تتعلق مداخلتني بالمجالات الآتية:

المياه الصالحة للشرب، استعمالا عقلانيا.

كذلك ألفت الإنتباه إلى خطورة ظاهرة التنقيب العشوائي عن المياه الجوفية من قبل الخواص، لأنه يؤثر في منسوب المياه الباطنية وفي المياه الجوفية الساحلية من حيث درجة الملوحة.

4- المنظومة التربوية: أعتبرها مصدر الإنسان الصالح المتحرر الفكر والسليم السلوك، حيث لا يكون التلميذ وعاء تجمع فيه العلوم دون تربية. ولا شك في أن هذا الكلام جميل، ولكن يجب توفير الشروط الآتية:

- كفاءة المعلم العلمية والمهنية.
- وضعيته الاجتماعية المريحة.
- تأطير إداري تربوي قوي.
- وفرة الهياكل والوسائل العلمية والتربوية.
- رفع ميزانية القطاع وحسن تديرها.

5- قطاع الصحة:

أرجو أن يرقى إلى مستوى أفضل مما هو عليه. هذا ويعاني القطاع الصحي ببرج بوعربريج - رغم الجهود المبذولة في تحسينه- انعدام أطباء أخصائيين في أمراض النساء وأمراض الكلى. علما أنه تم مؤخرا تخصيص المستشفى القديم لأمراض الأمومة والطفولة، كما تم فتح مركز لتصفية الكلى بالمستشفى الجديد، وهو يحتوي على قاعات مهيأة لاستقبال آلتين إضافيتين نرجو فقط من سيادة الوزير أن يجود بهما عليهم.

ولا يفوتني أن أنوه بجهود المخلصين في تحقيق هذا المكسب من أطباء وممرضين ومسيرين ومحسنين، وأن أوجه تحية خالصة إلى فرقة الأطباء العاميين بالمصلحة التي يسيرونها. وبالمناسبة، أدعو سيادة الوزير المحترم إلى زيارة هذه المصلحة ببرج بوعربريج والتي لا شك في أنه يجدها مثالا يحتدى به. هذا وأشير إلى نقطة ثانية

3) مراجعة قانون البيئة رقم 03/83 بجعل العقوبات على المتسببين في تلوث البيئة أكثر ملاءمة، لأنه كثيرا ما تكون العقوبة غير مناسبة مع درجة الخطورة، أي أنها ليست قاسية. كذلك أطلب الإسراع في إصدار النصوص التطبيقية للمرسوم المتعلق بالمنشآت المصنفة والذي يحمل رقم 89-339، وذلك لتسهيل المهمة للمصالح المختصة.

4) إعطاء الأهمية في المخطط البلدي للتنمية، لأحواض الترسيب من أجل تصفية المياه القذرة، لأن المحطات الخاصة بتصفية المياه القذرة تكلف الكثير. وعليه، أوجه نداء إلى السلطات المحلية من أجل تخصيص جزء من الميزانية لإنجاز مثل هذه الأحواض التي لا تكلف كثيرا.

5) توفير المواد الكاشفة أي المستعملة في التحليل المخبري للمياه الصالحة للشرب بصفة منتظمة، لدى المصالح المختصة.

6) تشجيع نشاط استرجاع القمامات من خلال تقديم تسهيلات إدارية وبنكية لإنشاء تعاونيات شبانية -في إطار وكالات دعم تشغيل الشباب- تهتم بحماية البيئة. وأذكر على سبيل المثال تشجيع الشباب في عملية استرجاع المواد البلاستيكية من مجمعات القمامات لصالح أصحاب المصانع، على أن تكون هذه العملية بطريقة منتظمة وبشروط وقائية تفاديا لكل خطورة.

7) مراقبة صلاحية الآلات الحارقة للنفايات الموجودة في المستشفيات والتي كثيرا ما نجد ها معطلة، مما يؤدي إلى رمي النفايات في القمامات الشعبية. فنجد مواد سامة مخبرية، وحقن، ونحن نعلم درجة تسممها !

3- الموارد المائية: أركز في هذا المجال على ضرورة مراقبة المؤسسات الصناعية للإستعمال العقلاني للماء الصالح للشرب، حيث توجد مؤسسات صناعية تستعمل الماء الصالح للشرب دون عداد. وعليه، ألفت إنتباه السلطات إلى ذلك، حتى تثبت العدادات ويكون استعمال

مادام جيل نوفمبر جعل المعجزة حقيقة في الاستقلال والسيادة. ونحن نحتمي بهذا الجيل الشريف الذي أنجب خير خلف لخير سلف.

وبالمناسبة، وحتى لا يسرقني الكلام، لا بد من وقفة إجلال وإكرام وتقدير واحترام وشكر وتنويه لكل المواطنين الذين ضحوا من أجل الجزائر، ولا بد من تحية للنساء والرجال الذين وقفوا مع الدولة الوطنية. ونحن ناقش برنامج الحكومة الذي يعد خطة تنفيذ برنامج المجاهد السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" الذي أعطى عربونا واضحا في التقويم الوطني، والنهوض بشموخ الدولة الوطنية والعصرية في الخارج، وفي القطر الكبير، أراه برنامجا يوحى بدخول الجزائر الألفية الثالثة كفلسفة تأخذ بعين الاعتبار واقع العالم وتطلعات الشعوب للعلم والمعرفة، واقع لا يرحم إلا الذين استطاعوا تحقيق مكانة في هذا الكون، واقع يثمن التكنولوجيا، ويحدد الخرائط الاقتصادية الجديدة، ويرفع العديد من التحديات.

وقد واجه الشعب الجزائري أول تحد ورسم لنفسه أول عقبة من خلال مسعى، من أنبل المساعي، ألا وهو مسعى الوثام الوطني الذي يعد من بين الوسائل المستعملة لمعالجة القضايا في ظل كيان دولة قوية تكمن قوة مصداقيتها وقوة حجتها وإرادتها السياسية في تحقيق التقدم والإزدهار، ويجسد هيبته رجالا حملوا مفهوم الدولة بعيدا عن الإنتهازية السياسية. وأقصد بذلك كل الذين دافعوا... (تصفيق) عن الدولة الجزائرية دون أية مساومة، وصمدوا لتبقى الجزائر شامخة، في وقت اعتبر فيه كل من كان مع هؤلاء ممقوت. ثم جاءت مرحلة حاسمة برجال الدولة تنبذ من كان غير ذلك. ونحن اليوم في مرحلة تحديد وتصنيف ما أفرزته الأزمة للإنتقال إلى خطوة جديدة من خلال تبني نظرية حقيقية وموضوعية تمكننا من تحقيق الأهداف الإستراتيجية للأمة الجزائرية.

نقول هذا، لأننا لم نحدد أبدا مفهوم الدولة، ولأننا سيرنا بذهنيات متناقضة، تارة ذاتية وتارة متصارعة، ذلك أن البعض يرى الدولة من خلال ذلك الشخص الذي يحمل

تتعلق " بالدفتر الصحي" الذي أرجو أن يعاد شكله ومحتواه وفق تأدية المهمة المنوطة به. علما أنه يطلب عادة أمام المصالح الصحية والإستشفائية الأجنبية. وأقترح تحديثه بصورة تعكس تطور المنظومة الصحية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد خالدي بومدين.

السيد خالدي بومدين: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بداية ونحن بصدد مناقشة برنامج الحكومة الذي يحدد الخطوط العريضة لبرنامج السيد فخامة رئيس الجمهورية، ويحدد الأفق المستقبلية لدخول ألفية مملوءة بالتحديات، برنامج نريده أن يكون متطلعا لتطلعات الشعب الجزائري الأبي، برنامج حكومة تعد الثامنة أو التاسعة منذ بداية أزمة 1989، هذه الأزمة التي لا أريد الرجوع إليها بالتفصيل، ولا أريد الرجوع إلى الماضي القريب، لأنني أدرك جيدا أن الأغلبية تعرف سبب الأزمة بداية من وقت معين دون تحديد المسؤوليات ولا المسؤولين ولا "السيناريوهات" المدبرة ضد مكتسبات هذا الشعب العظيم والكريم ورموزه الوطنية التي كاد أن يتنكر لها وينسلخ من ثقافتها لولا تغلب قوة الحق على قوة الشر والباطل. وأكتفي بهذا مرغما لإرادتي وعاصيا لجوارحي التي لا أريد أن تنسى آلام هذا الشعب وغبنه وكذا قوته في الصمود والتصدي، لكي أكون في مستوى التفكير الحر والمتحرر والمتحضر، ومع تحد جديد، ومع واثم رسمناه كمسعى يثمن القيم النبيلة للمجتمع، ويجد الثوابت الأصيلة، ويجعل كل في مربعه، وثاما أردناه في مستوى التحديات رغم عمق الجرح. فالكثير راهن على الدولة وشموخها، لأن ما أصاب الجزائر أكبر مما قد يتصوره الإنسان، وأعمق وأبعد مما قد يحتمله عبر العصور. لكن إرادة الرجال الأوفياء، كانت أقدر على تحدي هذا البلاء، حيث أثبتت الجزائر أنها لم تعقم وتعقر

الإرهاب يستغلون وضعهم كما تستغل المحلات التجارية. ونحن نقول لهؤلاء؛ إنكم تجهضون دائما انتصارات الشعب بمراوغاتكم المعروفة والدينيئة، على غرار ما قيل للمجاهدين يوم تحقق انتصار 62 العظيم، عيد الاستقلال المجيد، ثم لأبناء الأبطال والأمجاد والأشواس والزعماء والشهداء الذين حرروا البلاد والعباد، ثم لأبناء الأعمام الذين كتبت لهم الحياة والذين لولاهم لما كانت الاستمرارية النوفمبرية للذين أرادوا أن يجهضونهم باسم العصرية التي قالوا عنها تعرقل تقدم الشعب. فماذا تريدون بالله عليكم؟

أتريدون إقناع المحيط ونشر ثقافة تؤثرون من خلالها في العائلة الجزائرية الكبيرة؟ أم تريدون تحويل ثقافة الإنتصار إلى ثقافة الإنهزام؟ كل ذلك دليل على أن قوة الحق دائما تنتصر على قوة الباطل.

وأخيرا أهني السيد رئيس الحكومة والسادة أعضاء الحكومة على توليهم هذه المناصب في الطاقم الجديد، وأتمنى أن يكونوا عند حسن تطلعات الشعب الجزائري الكريم. وأتوجه بانشغال أخير، أتمنى أن يحظى باهتمام السيد رئيس الحكومة، يتعلق بقانون المجاهد والشهيد، الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني، وصادق عليه مجلس الأمة وأصدره السيد رئيس الجمهورية، ثم عرقلت مراسيم تطبيقه. أرجو أن ينال هذا الانشغال اهتمام الإخوة أعضاء الحكومة. وشكرا واسمحوا لي إن أطلت.

(السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، يترأس الجلسة).

الرئيس: شكرا للسيد بومدين، وأحيل الكلمة إلى السيد عزي أعراب.

السيد عزي أعراب: شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

شعاراتها، والبعض الآخر يراها في كل من يستغل منصبه لتحقيق الثراء، أو في كل من يستطيع مخالفة القوانين دون رقيب أو حسيب، أو في كل من لا يخضع لقوانين الجمهورية، أو في كل من يمتلك القوة وبوسعه أن يفعل ما يحلو له، أو من خلال كل من يستطيع ضمان الجاه والحبوحة.

أما نحن، فلا نرى الدولة إلا من خلال القرارات والمواقف والإجراءات التي تحمل رسالة واحدة وهي رسالة الشعب، رسالة الأمل في الحق والعدل والمساواة، لأننا نعتقد أنه مهما بلغت قوة وعظمة وحبوحة الشخص وعبقريته في اتخاذ قرار أو موقف، فإذا لم يحمل هذا القرار أو الموقف رسالة حق - وما أدراك ما الحق - فإن قوة تنفيذه مهما بلغت - ولو سخرت لتنفيذه كل القوات العمومية - لن تعكس مفهوم الدولة الحقيقي. وبالتالي لا يخدم هذا القرار لا الشعب ولا الدولة وسرعان ما ينقضي عهد صانعه وينقضي أثره بالسلب القاتل. وقد يمتد هذا الأثر ليؤثر في جيل كامل خاصة إذا كان القرار استراتيجيا، فيقلل من هيبة الدولة ومصداقيتها ويتسبب في فقدان رأسمالها الوحيد المتمثل في طهارة ومصداقية وكفاءة ونزاهة ممثليها أصحاب القرارات مهما كان مستواهم، من أبسط مستوى إلى أعلاه.

ونرى مفهوم الدولة كذلك من خلال ترسيخ تطلعات الشعب لمثالية حكامه، الذين إذا تكلموا كان خطابهم آية في رسالة الحق، وإذا عملوا تفانوا، وإذا قرروا أفرجوا محنة الشعب، وإذا تصرفوا كانوا مثالا وقدوة يتطلع إليها كل فرد من أفراد هذا الشعب الكريم. فيصبح تقليدا وتجربة أعطتنا الكثير من الأمثلة التي تجعل من ترسيخ مفهوم رجال الدولة ليس كمثال فقط، بل كسلوك وعمل ميزته الطهارة، يمارسه رجال مسؤولين ومؤثرين - بالإيجاب - هدفهم خدمة الصالح العام. عزيمة أروانها لبنني دولة لا تتأثر بنزوات الرجال وشهواتهم.

وكالعادة يوجد دائما من يسعى إلى تحطيم كل انتصار يحقق، حيث قيل في الأيام القليلة الماضية، إن ضحايا

البرنامج ، لن يتمكن البرلمان من ممارسة حقه في الرقابة المخولة له دستوريا ، لأنه لا يستطيع مراقبة النوايا غير المحددة لا بعامل الزمن ولا بعامل المكان.

ثم إن قول إن سبب الأزمة المتعددة الأطراف والتي تتخبط فيها الجزائر منذ 1986، يرجع إلى انهيار أسعار البترول، هو بمثابة محاولة تغليب الرأي العام وطمس المواقف النضالية التي قام بها الشعب الجزائري، منها الربيع الأمازيغي عام 1980، القصبة ، قسنطينة وهران سنتي 1985 و1986 ، وحوادث أكتوبر التي كشفت للرأي العام الوجه الحقيقي للنظام السائد منذ 1962 إلى يومنا هذا.

كيف نعرف مبدأ العدالة الاجتماعية والتطور والتضامن؟ وكيف نحافظ على الحقوق الاجتماعية كالعمل والصحة والسكن والتربية وحقوق الانسان إذا لم يكن الهدف من ورائها، هو التحسين المستمر لمعيشة المواطن؟ فبرنامجكم، سيدي الرئيس، يدعو المواطن إلى التقليل من الحصة المفرطة التي يستهلكها من الحبوب. أو بعبارة أخرى تطالبون المواطن بالتقشف أكثر. فعوض أن يكافح الشعب من أجل القمح، سيكافح من أجل التقشف.

إن الحالتين الاقتصادية والاجتماعية في تدهور مستمر، حيث أصبح الفرق بين المداخيل لا يطاق. فلم تتحقق بعد التنمية الاقتصادية التي وعدنا بها الحكام منذ سنين، وذلك رغم المساندة المالية التي قدمتها الهيئات النقدية الدولية خاصة منها صندوق النقد الدولي، بالطبع خارج قطاع الزراعة الذي تبقى نتائجه مرهونة بمزايا المناخ، وخارج قطاع المحروقات الذي يعتبر الضمان الوحيد للديون الخارجية. وعلى العموم، تعرف اليوم كل القطاعات انهيارا خطيرا ومبرجا بسبب:

- انعدام الاستثمار الذي يعتبر محرك التطور الاقتصادي، سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، وهذا راجع إلى انعدام التوجهات في المحيط السياسي.

- ارتفاع مخيف للبطالة مس خاصة شريحة الشباب وحتى

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الصحفيين،
أزول ذا مقران فلاون.

قبل أن أشرع في تدخلي، أود أن أطرح على سيادتكم انشغالا تدور وقائعه في بلدية آيت يحي، دائرة عين الحمام ، ولاية تيزي وزو، حيث أقام المجلس الشعبي البلدي نصبا تذكاريًا للشهيد بلعيد آيت مدري، أحد أبطال الثورة التحريرية ، شهيد الديمقراطية والذي سقط برصاص الدكتاتورية سنة 1964. لكن سرعان ما أمرت السلطات المحلية بما فيها الوالي ورئيس دائرة عين الحمام، الدرك الوطني بتحطيم النصب التذكاري. وهكذا يغتال الشهيد مرة أخرى.

وعليه ، أسأل: هل هذه هي جزائر الألفية الثالثة ؟ أين الديمقراطية التي تتغنى بها السلطة؟ إنه لم تحترم حتى حقوق الشهداء الذين قالوا في الماضي: لا للدكتاتورية.

ثم ما موقف الحكومة من هذا العمل الهدام ؟ انتهى الإنشغال، وأتمنى أن يأتي الجواب.

بعد تصفحنا للوثيقة المسماة " برنامج الحكومة " ، أول ملاحظة تتبادر إلى الذهن، هي تبني الحكومة لبرنامج رئيس الدولة. وهذا في الحقيقة يعتبر انزلاقا سياسيا خطيرا- كما عبر عن ذلك الإخوة- يتنافى والدستور، لاسيما المادة 80 منه التي تنص صراحة على ما يأتي: "يقدم رئيس الحكومة برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه " .

فالنظام البرلماني الذي كرسه الدستور يقوم على أساس الفصل بين منصب رئاسة الدولة ومنصب رئاسة السلطة التنفيذية. لكننا نحن ، في حقيقة الأمر، أمام دكتاتورية رئاسية تحت قناع نظام برلماني، والحكومة ما هي إلا هيئة عينها رئيس الدولة لتتفاوض مع البرلمان.

الملاحظة الثانية:

نظرا إلى غياب الأرقام وعدم تحديد تواريخ تجسيد هذا

وقبل كل شيء - في استرجاع الدولة للشعب من خلال إرساء قواعد دولة مدنية عبر عنها حسين آيت أحمد في قوله: "إن الجزائر في حاجة إلى دولة مدنية، لا تكون تحت وصاية العسكريين ولا تحت وطأة الفقهاء. وفي نفس الوقت لا تكون ضد الجيش ولا ضد الإسلام، لأننا في حاجة إلى جيش قوي يضطلع بالمهام الدستورية المخولة له".

وبعد استرجاع الاستقرار والسلم المدنيين، بإمكان الجزائر تحقيق وثبة اقتصادية لتتجاوز نهائيا هذه الأزمة الخانقة. فهي تملك كل الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق ذلك، شرط توفر الحريات والإرادة الحسنة وتشجيع الابداع والتطور في إطار اقتصاد اجتماعي للسوق.

وهذا يستوجب تبني سياسة التفتح التدريجي، سياسة تتحكم وتضمن المنتج الوطني وتحميه. فالمشروع الاقتصادي الذي سيمكننا من النهوض بالاقتصاد الوطني يندرج ضمن آفاق التفتح التدريجي المنظم والمراقب للاقتصاد وللمنافسة الداخلية والخارجية، وذلك بتشجيع مسار اندماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد الإقليمي والعالمي لا سيما مع المغرب ومع الاتحاد الأوروبي.

ولتحقيق ذلك يجب:

- القيام بتطهير كلي للاقتصاد من أجل إعداد محيط ملائم للاستثمار المنتج ولترقية الشغل.
- توسيع وسائل الإنتاج وعصرنتها مع تشجيع صادرات أخرى خارج المحروقات.
- فتح الأشغال والورشات في مجال السكن والسدود والسكك الحديدية من أجل التصدي لحاجات السكان، وتوفير مناصب الشغل بصفة سريعة.
- التقليل من الفاتورة الغذائية للمواد المستوردة وذلك بتشجيع إنتاج الحبوب.
- إلى جانب ذلك، ترى جبهة القوى الاشتراكية ضرورة مساندة السياسة النقدية مع إعادة الهيكلة الصناعية. لذا لا تعتبر الخوصصة الحل الوحيد، ولا يمكن تحقيقها إلا

حاملي شهادات التعليم العالي.

- تضخم حاد يرجع إلى انخفاض قيمة الدينار بسبب الليبرالية الوحشية، وإلى إلغاء دعم الدولة للمواد الأساسية، وإلى ضعف وسائل المراقبة التجارية.
- التراجع المستمر لمبدأ الحماية الاجتماعية الذي يخص المدارس ومراكز الوقاية والمستشفيات إضافة إلى عدم وجود الميكانيزمات الضرورية لتغطية المخاطر الجديدة كالحماية الاجتماعية للبطالين والناجحة عن اقتصاد السوق.

- ارتفاع حدة الفقر أو البؤس الذي يعتبر منبعاً لظاهرة الانحراف ومصدراً لكل أنواع الإرهاب.

وعليه، تطرح اليوم المشكلة الاجتماعية بالحاح شديد نظراً إلى اللامساواة في توزيع المداخيل، حيث ينتفع ما يقل عن 10٪ من السكان بأكثر من 50٪ من المدخول الوطني، بينما يعيش أكثر من 25٪ في فقر. ذلكم هو وضع الجزائر، اليوم، سيدي رئيس الحكومة.

برنامجكم، سيدي الرئيس، يزيد الجزائريين فقراً، ويزيد توسيع دائرة الإقصاء الاجتماعي والحرمان.

- برنامجكم المستمد من الليبرالية الوحشية، يخيب مرة أخرى آمال ملايين الجزائريين والجزائريات الذين حرّموا من حرياتهم الأساسية، فضاعت كرامتهم وأصبحوا مقصيين من كل ميادين الحياة اليومية.

- برنامجكم يخيب آمال ملايين العمال والعاملات الذين لاحظوا مثلنا عدم وجود أية إشارة إلى زيادة الأجور، بل على العكس تظالبونهم بالتقشف أكثر.

- لقد حذرت جبهة القوى الاشتراكية مرارا وتكرارا ومنذ بداية الأزمة، من خطر السياسات المغامرة التي تتبناها الحكومات المتعاقبة والمبنية على تهميش الشعب الجزائري، وعلى الانفتاح العشوائي لاقتصاد السوق، وعلى التسيير اللاجتماعي واللا إنساني للتوازنات الاقتصادية وفقا للتوجه الليبرالي الوحشي.

يكنم البديل بالنسبة إلى جبهة القوى الاشتراكية -أولا

للحياة الاجتماعية ولتسيير أمة متحضرة.

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف، إلا بإعادة الاعتبار:

أولا: للمعرفة باعتبارها وسيلة ضرورية للتقدم.

ثانيا: لأصحاب المعرفة خاصة المعلمين، لأن قانونهم الأساسي غير مكيف حاليا...

الرئيس: شكرا للسيد عزي أعراب، وأحيل الكلمة إلى السيد سيد علي برابحة... إذن أحيل الكلمة إلى السيد عبد الله ديلمي بوراس.

السيد عبد الله ديلمي بوراس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني النواب،

السادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا، أبارك للحكومة الجديدة توليها هذه المسؤولية والأمانة العظيمة والشاقة راجيا من الله تعالى أن توفق في خدمة العباد والبلاد.

وأنا جد متفائل بأن تحقق نجاحا وإنجازات طموحة، لأن الظروف مهيأة أكثر من أي وقت مضى، خلافا لما عاشته الحكومات السابقة، حيث جاءت هذه الحكومة في جو بدأت تسترجع فيه الجزائر عافيتها، وتعرف انفراجا نوعيا خاصة بعد العفو الرئاسي الشجاع والواعد، وبعد ما حققه الوثام المدني من إيجابيات جعلت البلاد تنزع وإلى الأبد -إن شاء الله- ذلك الثوب الأسود الذي جثى عليها سنينا طويلا. إضافة إلى هذا، نلاحظ أن تركيبة هذه الحكومة وتشكيلتها انصهرت فيها آراء وأفكار مختلفة لو لا قدرة قادر ما اختلفت. فنتمنى أن تكون كلها روافد تصب في واد واحد ملؤه المحبة والعمل والإخلاص والتضحية من أجل هذا الوطن. ثم إن بعض العوامل وغيرها كثير

بعد إعادة هيكلة المؤسسات وتنشيطها لتجنب ضياعها. ولا يمكن لأية سياسة اقتصادية أن تنجح، ما لم تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بالاقتصاد. وفي هذا السياق، نقترح:

- تكريس عقد تضامن للعمل تشارك فيه كل الطاقات كالحكومة والجماعات المحلية وأرباب العمل والنقابات، كل النقابات الجزائرية بما فيها النقابات الحرة التي ماتزال مهمشة نتيجة الإرهاب الإداري.

كل هذا يهدف إلى إيجاد سياسة فعالة للعمل تمكن من إدماج الشباب والعنصر النسوي في ميدان العمل.

- إنشاء ما يسمى "أدنى مدخول اجتماعي" تستفيده شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 25 سنة.

- تحقيق الإستقلالية الفعلية للعدالة، حيث يجب إعادة النظر جذريا في المنظومة القضائية التي لا بد أن تبنى على أساس احترام حقوق الإنسان.

أما بالنسبة إلى المنظومة التربوية، فالجميع يعترف اليوم أن المدرسة الجزائرية منكوبة. وبدل أن تقترح الحكومة إعادة النظر جذريا في السياسة التربوية، اقترحت حلولا ترقيعية لا تتوافق مع قرن التكنولوجيات. لكن مشكل المدرسة الجزائرية، في الحقيقة، يطرح مشكل المجتمع. فما هي المدرسة التي نريدها ولأي مجتمع؟ وكيف يمكن المدرسة أن تصالح نفسها؟ لا يمكن تحقيق ذلك إلا بعد أن تسترجع المدرسة قيمتها الحقيقية وكذا وسائل ترقيتها. إذن، يجب أن تكون مهام المدرسة وأهدافها كالتالي:

- مكانا للتفتح ولتحقيق الذات.

- مكانا لإيصال المعرفة والتساؤل الدائم عنها.

- مكانا للقاء والاحتكاك والتبادل مع الغير.

- مكانا للتسامح مع الاختلافات المادية، واللغوية والعرقية والدينية والاجتماعية،

- مصدر إشعاع للثقافات الشعبية، الأمازيغية والعربية، مع التفتح على الثقافة العالمية. وأخيرا، يجب أن تعمل المدرسة على تكوين مواطن نزيه ومسؤول وشريف وغيور على حريته، يكون مسؤولا عن أفعاله، مستقلا ومهيئا

أسقط هذا القطاع من البرنامج سهوا أم عمدا، وأسأل: لماذا؟

ثالثا، السكن:

أثبتت السياسة المتبعة في هذا القطاع سابقا وحاليا عدم نجاعتها. فرغم الميزانية الهائلة المخصصة، ما يزال هذا القطاع يتخبط في مشاكل لا تعد ولا تحصى. ومن العيب إنكار ما أنجز، لكن العيب يكمن في طريقة البناء ونمطه، وفي كيفية إبرام الصفقات مع المقاولين، وفي عملية التوزيع. فالمشاريع تمنح للمقاولين من خلال عملية البيع بالمزايدة، أي من يدفع أكثر يأخذ المشروع. لذا يعاني العديد من المقاولين الأكفاء، أصحاب حرفة وخبرة، التهميش. فأرغموا قهرا على تغيير مهنتهم، لأنهم شرفاء ولا يتعاملون بالرشوة.

أما فيما يخص توزيع السكنات الاجتماعية، فحدث ولا حرج. لا يحصل عليها المواطن البسيط إلا من أوتي حظا عظيما، أو دفع رشوة. فأصبحت المتاجرة بالسكنات تجارة مربحة لدى السماسرة ومصاصي الدماء. وما لجنة الطعون إلا كذبر الرماد في العيون. وقد قال لي أحد المواطنين وهو يشتكي: "أبنائي في العراء، ولم أتحصل على سكن" ولما نصحته بتقديم طعن، أجابني: "إذا قدمت طعنا، أظعن".

لذا رجائي، سيدي الرئيس، تسليط أقصى العقوبات وأشدها على من يتاجرون بحقوق البسطاء. كما أتمنى أن تسرع الحكومة في حل المشكل القديم والجديد، وهو مشكل سكنات صندوق التوفير والاحتياط (APC-CNEP)، حيث كما تعلمون، سيدي، بعضها جاهز منذ 10 سنوات، ولم تسلم لأصحابها بعد، وهي عرضة للتخريب والتلف. أيعقل، سيدي الرئيس، ألا نجد حلا لأكثر من 60 ألف حالة، والمواطن في انتظار؟

رابعا، الفلاحة: تحول دون تطوير هذا القطاع، عواقب كثيرة من عدم استقرار الفلاح فوق أرضه إلى غياب

كارتفاع أسعار البترول، تعتبر أوراقا رابحة في يد الحكومة، إذا ما أحسن استعمالها.

كما أتمنى أن تحافظ الحكومة على مكاسب الوثام الوطني، وتضمن كل ما يحتاج إلى تامين. وأرجو منها أن ترفع شعارا يبقى طوال فترة عهدها، وهو محاربة كل أشكال الرشوة التي تضرر منها المواطن البسيط، وأن تحمي ثوابت الأمة من عبث العابثين، وتبتعد عن ابتزاز الشعب وافتزازه وعن كل ما يخدش كرامته كتلك الشروط المتعسفة والظالمة والمنتهكة لحقوق الإنسان والدستور التي تفرضها الإدارة على الصور الشمسية كنزع الخمار، وحلق اللحى للحصول على جواز سفر، وإغلاق المصليات في المطارات والمؤسسات، واستغلال محاربة الإرهاب بمحاربة التدين ونشر الفساد والترويج له. فالدولة الراشدة كما ورد في المشروع هي تلك الدولة التي تحترم ثوابت مواطنيها ومقدساتهم، تعمها الفضيلة وتنحصر فيها الرذيلة ويسودها العدل والإنصاف.

والآن أتطرق باختصار إلى بعض ما جاء في البرنامج أولا، التربية:

كلنا يحفظ البيت المشهور لأحمد شوقي رحمه الله:
- قم للمعلم وفه التبجيلا ... كاد المعلم أن يكون رسولا.

لكن، كيف نبجل هذا المعلم ونحترمه وهو يعيش حياة لا تليق بمنصبه الشريف؟ فحتى البرنامج لم يشر ولو بإشارة بسيطة، إلى تحسين الحالة المادية للمعلم والأستاذ. كيف يحترم الأستاذ وقد دفعته الفاقة إلى "الطرابندو"، حيث نجد في الأسواق الشعبية - وللأسف - وعلى أرصفة الشوارع، معلمين يعرضون أشياء زهيدة للبيع؟

هذا ولدي انشغال أتوجه به إلى السيد وزير التربية، وهو أن العديد من الأساتذة والمعلمين خاصة معلمي الطور الثالث من التعليم الأساسي وأساتذة التعليم الثانوي، لم تسو وضعيتهم منذ عدة سنوات، أي بمعنى لم يتم ترسيمهم بعد، وأساتذة ولاية الشلف خير دليل على ذلك. ثانيا، الشؤون الدينية والأوقاف:

سوريا والعراق، والعدو الصهيوني الإسرائيلي على الأردن وسوريا، حيث أن العائق الكبير لإنسحاب إسرائيل من الجولان المحتل، هو المياه.

أليس بجوارنا من فتق ناراً عظيمة، ومنهم من بنى سدوداً كبيرة؟، فأين نحن من هذا التحدي؟ أشلت الأيدي؟ أم فترت الهمم؟ أم غارت مياهنا، فلا نستطيع لها طلباً؟.

سيدي الرئيس، أظنكم قد سمعتم في الماضي القريب عن بساتين الحمضيات لسهول الشلف الممتدة على مدى البصر والتي كانت تصدر خيراتها في بقاع كثيرة من الأرض، لكن سرعان ما أصبحت هذه البساتين "أرض يباب"، لا أقول جرءاء أم خالية، بل "أرض يباب"، بسبب عجز سد واد الفضة الذي أصبح غير قادر على مد الحياة لهذه السهول الشاسعة، والذي غمرت الأوحال أكثر من 60٪ من مخزونه.

أناشدكم، سيدي الرئيس، أن تولوا العناية والإهتمام لهذه المنطقة الفلاحية، وذلك بإنجاز سدود جديدة تعوض السد القديم السالف ذكره، ولو بإنجاز سدود صغيرة الحجم والتخزين. فمثلاً يوجد لدى الوزارة المعنية دراسة وافية لإنجاز بعض السدود الصغيرة كسد "حرصون" الذي تفوق طاقته أكثر من مليون متر مكعب...

الرئيس: أحيل الكلمة إلى السيد هاشمي مولاي.

السيد هاشمي مولاي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

إخواني الصحفيين،

السلام عليكم.

أولاً، أضم صوتي إلى صوت كل الزملاء الذين تعاطفوا مع الولايات التي تعرضت لكوارث طبيعية من زلزال

سياسة واضحة تسيير القطاع، إلى تناقص كبير ومخيف في الأراضي الزراعية، إلى انخفاض كبير في مخزون المياه، إلى زحف الرمال والإسمنت وانجراف التربة إلخ... كل هذه المشاكل وغيرها جعلت البلاد مرهونة بتبعية غذائية خطيرة، تفوق 70٪ إن لم نقل 80٪، وهذا مؤشر خطير جداً.

سيدي الرئيس، تقدر الإحصائيات القديمة المساحة الصالحة للزراعة بحوالي 7,5 مليون هكتار، معظمها يقع في الشمال الشرقي للبلاد منها 200.000 هكتار أراض مسقية، حيث لو وزعنا هذه المساحة على 30 مليون نسمة، لاتتعدى حصة الفرد الواحد 0,25 أي ربع (4/1) هكتار، وهي مساحة يحتار فيها المواطن في كيفية تخصيصها للزراعة الحبوب أم الخضار، أم الفواكه أم لعلف المواشي...؟!.

والسؤال الذي يطرح هو: هل من سياسة جديدة لاستصلاح أراضي الشمال قبل أن أقول الجنوب، لأن مئات الآلاف من الهكتارات الصالحة للزراعة أصبحت نتيجة الإهمال واللامبالاة غير صالحة للفلاحة تماماً؟ وأذكر على سبيل المثال السهول الغربية كسهل وهران وعين تموشنت وكذا سهل الشلف الذي تطرق إليه الزميل المحترم السيد "أحمد". هذا وتوجد كذلك آلاف الهكتارات من الأراضي التي تغمرها المياه سنوياً في بئر الصفصاف الواقع بين عين الدفلة والشلف، وهذا منذ زلزال 1980. ولقد زار هذه المنطقة عدة وزراء -من بينهم وزير الفلاحة ووزير التجهيز- وعدونا بإصلاح واد الشلف لتعود الحياة من جديد إلى أراضي الخصب، لكن دون جدوى، علماً أن الدراسة جاهزة ولم يبق إلا الإنطلاق في المشروع الذي سيوفر أكثر من 5600 منصب شغل.

أما بالنسبة إلى قطاع الري، فأتساءل: أليس من أكبر التحديات التي تواجه سكان المعمورة في هذا القرن، هو مشكل المياه؟ حيث أصبح هذا العنصر الحيوي ورقة ضغط في يد دول كثيرة كالضغوط الممارسة على مصر والسودان من دول وسط وشرق إفريقيا، وتركيا على

تطبيقه مرهون بمدى صدق إرادة الرجال، وقد يتجسد إذا استطعنا ضبط الآليات والوسائل خاصة منها الإمكانيات البشرية والمادية والتي هي موجودة بكثرة، حيث نجد نسبة 75٪ ببلادنا شباب، لكنها غير مستغلة استغلالاً عقلائياً. مما يستدعي إعادة التفكير وبعث في كيفية توظيف هذه السواعد، لأن البديل الوحيد للمحروقات يكمن في عمل كل الجزائريين. وعليه، سيدي الرئيس، أقترح دائماً في إطار الاستغلال الأمثل للطاقة البشرية، إعادة النظر في مفهوم الشبكة الاجتماعية، وسياسة تشغيل الشباب، وعقود ما قبل التشغيل، لأن الطريقة المعتمدة حالياً عبارة عن سياسة ذر الرماد في العيون، كثيراً ما كانت محل "بزنسة" سياسية. كما أنها عبارة عن طاقات مكبلة أبعدها عن العمل المنتج، وعودناها الكسل. وهي بهذه الطريقة تتناقض مع ما ورد في خطاب السيد رئيس الجمهورية الذي يعتمد على سواعد الرجال والنساء.

كذلك يجب التفكير في كيفية استفادة خبرة وجهد كبار المثقفين والعلماء والمبدعين والأدمغة المهاجرة ومختلف الأطارات المهمشة.

أما بالنسبة إلى الوسائل المادية أو المالية، فبلادنا غنية، لكن سوء التسيير حال دون استغلال هذه الإمكانيات استغلالاً جيداً، وحال دون الحفاظ على المكاسب المحققة منها. وإلا كيف تفسرون اندثار المؤسسات المختلفة، والمصانع التي كنا نتغنى بها؟ أين ذهبت؟ وأين أموالها؟ كم وكيف صرفت أموال كبيرة في قطاعات كثيرة؟ لماذا شرعنا في إنجاز مشاريع كثيرة ثم توقفت في منتصف الطريق؟ هل طبق العدل في توزيع المشاريع بين الولايات أو الجهات؟ ألم تصرف أموال كثيرة في مشاريع وهمية؟

مثل هذه التساؤلات نجد الإجابة عنها عند حكومتكم عندما تسعون إلى وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والدينار المناسب في المشروع المناسب، وفي الوقت المناسب، ويصبح التقشف حينئذ واقعا ملموسا،

وعواصف وثلوج، وهي ولايات عين تموشنت والنعامة والبيض والأغواط.

وأدعو الحكومة الموقرة إلى اتخاذ إجراءات تكون في مستوى ما أصاب سكان هذه الولايات في إطار الواجب والتضامن.

ثم أشكر الحكومة السابقة التي أنجزت أهم النقاط في برنامج عملها خاصة ما تعلق بالتحضير للانتخابات الرئاسية المسبقة، وعقد القمة الإفريقية، وإجراء الاستفتاء حول قانون الوثام المدني، وقد تكلفت هذه المهام بالنجاح، والحمد لله.

وأهنئ الحكومة الحالية، حكومة الوثام المدني الموسعة والتي حظيت بثقة السيد رئيس الجمهورية والتي ستطبق برنامجها المزمع من الشعب مرتين. هذه الحكومة التي انتظر الشعب ميلادها الذي رآه البعض عسيرا، وفسره البعض الآخر على أنه شيء عاد وطبيعي. لكن مهما قيل ويقال، تكمن إرادة الشعب دائماً في ألا تكون هذه الحكومة كالحكومات السابقة نظراً إلى تغيير الظروف والمعطيات.

وإذ أؤمن تشكيلتها الموسعة، فإننا نرجو منها أن يصحب القول الفعل، لأن الكثير من برامج الحكومات السابقة بقيت حبرا على ورق، أو عبارة عن وعود معسولة دون تطبيق. مع العلم أن ثقافة استمرارية المرفق العام لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، إذ كثيراً ما ترمى وعود أو التزامات الوزير السابق في سلة المهملات بمجيبىء وزير جديد بحجة أو دون حجة. وفي هذا الصدد، أفتح قوساً أذكر من خلاله تعرضي لانشغالات تخص ولاية بشار كسهل العبادلة وسد جرف التربة وبعض القضايا التي تهم نخيل واد الساورة، والتي أتمنى أن تجد إجابة من الوزارات المعنية.

أما بخصوص مشروع برنامج الحكومة المعروف على مجلسنا للنقاش، فمهما قيل عنه إنه عام وشامل، وغير مدلل بالأرقام، وإن الأهداف غير محددة بالزمان، فإن

الفراغ وتوضيح صلاحيات المجالس الشعبية البلدية وتحديد لها.

كما ندعو إلى ضمان حياد الإدارة، ونرحب بفكرة التقسيم الإداري الذي نرجو أن يكون مدروسا دراسة عميقة مراعيًا العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية والسكانية، وهادفاً إلى تقريب الإدارة من المواطن لحل المشاكل، لا أن يضيف مشاكل أخرى كما وقع سابقا.

أما بالنسبة إلى العدالة التي فقد المواطن ثقته بها، فهو لا ينتظر منها أكثر من استرجاع حق مهضوم، ورفع الغبن عن المظلوم، وتفادي التماطل في إصدار الأحكام وتنفيذها، مع رفع مستوى القاضي بما يضمن التكفل التام والملائم بالقضايا المطروحة ومراعاة الجانبين الاجتماعي والمادي له.

وعن التربية والتكوين والتعليم العالي، ورد في المشروع أن حكومتكم ستولي الأولوية لتطوير المنظومة التربوية والتكوينية قصد رفع مستوى النوعية وحسن الأداء. لكن وردت أيضا فكرة الشروع في إصلاح عميق، فكرة كثيرا ما كنا ضحيتها في جل القطاعات كالزراعة والصناعة والتربية والتعليم العالي، لكن النتائج كانت دون المستوى المطلوب، والدليل أننا سنقوم بالإصلاح جديد.

وما أقوله اليوم إن أي إصلاح للمنظومة التربوية، والجامعية، يجب أن يكون مجردا من الاعتبارات السياسية...

الرئيس: أشكر السيد هاشمي... لا داعي للأخذ والرد في الموضوع... الاتفاق حاصل بينك وبين رئيس الكتلة الذي أبلغنا أن لديك ثلاث دقائق إضافية... المدة انتهت، ورجاء التفهم. أحيل الكلمة إلى السيد معاشو بومليك.

السيد معاشو بومليك: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم،

فتتم المراقبة ونصل بالفعل إلى تقييم دائم للأعمال وللرجال اتقاء للانحرافات وحفاظا على مصالح الدولة ومصالح المواطنين.

سيدي الرئيس، تجنبنا لما وقع، يجب أن نعتد على الدراسة الصحيحة والموضوعية قبل الإنطلاق في التنفيذ تفاديا لارتكاب الأخطاء السابقة. كما يجب تجنب معالجة الخطأ بالخطأ مع منح الأولوية للكرد والجد محاربة للسياسة الشعبوية والكسل والالتكال.

سيدي الرئيس، يجب الاعتماد على الإمكانيات المحلية الوطنية، قبل الاعتماد على الغير، لأن مساعدة الدول لن تعطى إلا بمقابل، والمقابل صعب إذ قد يمس أحد أهم أركان الدولة، ألا وهو عنصر السيادة الوطنية. ثم إن دولة الحق والقانون تتطلب إعادة الاعتبار للإطارات الجزائرية التي تمثل رصيذا بشريا ثميننا، لم نحسن استغلاله ولم نعطه حقه، مما انعكس سلبا على تقديم الخدمة العمومية، ذلك أن استقرار المؤسسات واستمرار الخدمة العمومية وحماية إطارات الدولة في مختلف المستويات، لن يتحقق إلا بسن قوانين تأخذ الكفاءة والاستحقاق مقياسا للتعيين والترقية والنزاهة للمكوث في المنصب، والمحسوبية والرشوة والانحراف وعدم المقدرة، وسيلة للعزل.

وبخصوص الإدارة التي تمثل العمود الفقري للسلطة التنفيذية، فقد فقدت مصداقيتها وتخللت دواليبها آفات اجتماعية خطيرة كالرشوة والمحسوبية والعشائرية وغيرها.

كما أن المشاكل التي تعيشها معظم البلديات من مديونية ونزاعات وضعف التأطير، عمقت الهوة وجمدت التنمية في كثير منها، مما يجعلنا نجدد دعوتنا بضرورة تزويد الجماعات المحلية بالوسائل اللازمة (البشرية والمادية والقانونية) لتقوم بمهامها الدستورية كمجموعات إقليمية تشكل الخلية الأساسية للمجتمع، وبالإسراع في تقديم مشروع قانوني البلدية والولاية لسد

تسمح للنواب بتطبيق المادة 99 من الدستور التي تنص على مراقبة البرلمان للعمل الحكومي.

سيدي الرئيس، لقد تضرر الشعب كثيرا من الأزمة وتحمل كل أعبائها، وهو ينتظر بذلك حلولا حقيقية ومستعجلة لمشاكله التي يعيشها يوميا، لأنه دون ذلك يبقى الوئام المدني مجرد نفخ في كيس مثقوب.

فالمواطن يعاني حاليا الويلات جراء انتشار الفقر في الأرياف والأحياء الشعبية بالمدن، ويعاني تدهور قدرته الشرائية والظروف المعيشية الصعبة والبطالة والتجاوزات والتعسفات والمحسوبية والمحاباة في ممارسة السلطة، وعدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع في التوظيف. ثم إن حتى محيطه البيئي تدهور كثيرا. فهو يعاني نقص المياه الصالحة للشرب، وتدهور شبكة الطرق الحضرية وعدم تهيئة الأحياء السكنية والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، مع سوء استقباله من لدن كل المرافق العمومية تقريبا كالبريد والمواصلات، والضمان الاجتماعي والإدارات العمومية إلخ...

ورغم أن جل هذه المشاكل مطروحة في تشخيص الوضع الذي جاء به البرنامج، فإنني وددت أن أذكرها نظرا إلى أهميتها وإلى أهمية الاعتناء بها، ليتسنى سد نقص الثقة الموجودة بين السلطات العمومية والمواطنين.

سيدي الرئيس، إنني متيقن من أن مهمة الحكومة ستكون صعبة ومعقدة، وتتطلب آجالا طويلة المدى لتنفيذ السياسات المسطرة، ولكن أرى ضرورة منح الأولوية للمواطن في التخفيف من معاناته وتحسين وضعه الاجتماعي ورفع الغبن عنه.

سيدي الرئيس، تعتبر الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأشغال الكبرى والبناء من القطاعات المؤهلة لامتناع جزء كبير من البطالة. وعليه، يجب الاعتناء بها.

فيما يخص قطاع الفلاحة، أرى في حل مشكل ملكية الأراضي في المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زميلاتي النواب،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية وقبل الشروع في الإدلاء بملاحظاتنا واقتراحاتي عن مشروع برنامج الحكومة، يسعدني غاية السعادة أن أتقدم بأحر التهاني إلى الطاقم الحكومي، وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة. بمناسبة تعيينهم، متمنيا لهم كل النجاح في خدمة الجمهورية والشعب.

أما بعد،

سيدي الرئيس، يعتبر البرنامج المقترح، في واقع الأمر، مخطط عمل لتجسيد البرنامج الرئاسي الذي زكته الأمة مرتين عن طريق الاقتراع العام المباشر يومي 15 أبريل و16 سبتمبر 1999. ولا مجال للشك في أن دعم مخطط عمل الحكومة وموافقة البرلمان عليه، أكيد ولا غبار عليه، لأن أغلبية النواب ساندت البرنامج الانتخابي الرئاسي عن طريق أحزابهم أو في إطار لجان المساندة، وكذا من خلال تدخلات الكتل البرلمانية الفاعلة داخل المجلس والتي استمعت إليها منذ بداية مناقشة هذا البرنامج الذي يتميز في حقيقة الأمر بصدق الإرادة التي يستند إليها، وبتشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي بدقة، وبمنحه أهمية كبيرة للموارد البشرية مع ترتيب المحاور الهامة حسب الأولويات. ولكن يحتوي هذا البرنامج أيضا على نقائص تتمثل في عدم وضوح الآجال وآليات تنفيذ السياسات المسطرة في مخطط العمل الحكومي، وفي استحالة مراقبة البرلمان للحكومة ومحاسبتها عند مناقشة حصيلة نشاط بيان السياسة العامة السنوي.

سيدي الرئيس، لقد تقدم السيد رئيس الحكومة ببرنامج أمام المجلس طبقا للمادة 80 من الدستور والتي أشار إليها في كلمته القيمة، ولكن غياب الأرقام وآليات تنفيذ السياسات المسطرة في البرنامج، وكيفية تجسيدها، لم

وبمؤسسات دولته، ذلك أن المواطن مستعد لتجديد نفسه للمساهمة في إنجاز هذا البرنامج بالشكل الذي تجند به لقانون الوثام المدني، وسحب أوراق المزايدة على مستقبل الجزائر من أعداء الجزائر.

سيدي الرئيس، أطلب من السيد رئيس الحكومة: أولاً: منح أهمية كبرى للبعد الاجتماعي في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، مع ضرورة المحافظة على مناصب الشغل في عملية الخوصصة على أن تكون بندا من بنود دفتر الشروط.

ثانياً: الإسراع في مراجعة قانوني الولاية والبلدية.

ثالثاً: ضرورة تطبيق قانون المجاهد والشهيد.

رابعاً: الإسراع في تقديم مشروع قانون الخدمة الوطنية إلى البرلمان للتصويت عليه، وذلك استجابة لانشغالات الشباب.

سيدي الرئيس، أود في الأخير أن أقول لا للمجادلة الفلسفية حول مشروع المجتمع، ذلك أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي يجبرنا ويدعونا إلى العمل، لأن فاتورة الأزمة باهظة ومكلفة وترجمها حقيقة يوميات المواطن. فتعاون الجميع حتمية مصيرية من أجل الجزائر والجزائر فقط. شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد معاشو، وأحيل الكلمة إلى السيدة خليدة تومي. (حصة الكتلة).

السيدة خليدة تومي: سيدي رئيس المجلس،

سيدي الرئيس الحكومة،

سادتي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

مساء الخير.

قضية مستعجلة، لأن ذلك يسمح للفلاحين بالحصول على التمويل البنكي وبالتالي الاستثمار في أراضيهم، زيادة على التكفل بالقرار الرئاسي المتعلق بإلغاء مديونية الفلاحين. ولتفادي مشكل الجفاف، يجب العمل على زيادة توسيع المساحات المسقية بدعم قدرات الري الفلاحي وترقية تقنيات اقتصاد الماء. وفي الأخير، أقترح أن تتكفل التلفزة الوطنية بتخصيص برامج تتعلق بالإرشاد الفلاحي في شكل حصة أسبوعية أو نصف شهرية. كما أقترح الاهتمام بالمناطق السهبية وسن قانون لحمايتها، وإعادة تشجير الغابات، مع إعادة إدراج الأنشطة الفلاحية في الجباية العامة وذلك -كما ورد في المشروع- بعد النهوض الفعلي بالقطاع.

أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر من أهم القطاعات التي تحقق فرص العمل، فأرى ضرورة القضاء على الصعاب التي تعرقل إنشاءها والتخفيف من أعبائها الجبائية والاجتماعية، وتطهير المحيط المسمم الذي تعمل به خاصة المنظومة المالية والمصرفية مع تسهيل اقتناء العقار الصناعي بسعر معقول ومشجع. كما أرى ضرورة القضاء على الاقتصاد غير الرسمي الذي يمس مصداقية الدولة وينافس بصفة غير مشروعة النشاط الاقتصادي السليم.

أما عن الأشغال الكبرى والبناء، فهما يساهمان أيضا في توفير مناصب الشغل ومكافحة البطالة، إلا أنه يجب منح حق الامتياز لأصحاب رؤوس الأموال الوطنية منها والأجنبية -وهو ما ورد في مشروع الحكومة- لاتمام إنجاز الطريق السريع شرق - غرب، وميترو الجزائر، والمطار الدولي للجزائر العاصمة، وكذا تحديث خطوط السكك الحديدية.

سيدي الرئيس،

إن مكافحة البطالة وتوفير مناصب الشغل ووضع حد لثغرات وانحرافات وتجاوزات وتعسفات الإدارة العمومية، وجهاز العدالة، واحترام الحريات الفردية والجماعية، كفيلة باسترجاع ثقة المواطن بحكومته

علما أن الجزائر كدولة وكوطن، هزت وزعزعت في كيانها، ومرت بفترات خطيرة جدا، وما تزال إلى يومنا هذا مجروحة، ولكنها انتصرت.

وإذا انتصرت الجزائر بفضل مقاومة أبنائها وبناتها، فهل نحن بذلك بصدد إشكالية التداول يسار-يمين كما هو الأمر في المجتمعات المتقدمة ذات الاستقرار القديم والقديم جدا؟

كنا نتمنى ذلك، ولكن للأسف ولأسباب مختلفة وطويلة العرض، نقول ببساطة وبكل تواضع إننا لسنا في هذه الإشكالية، بل ما نزال نحاول بناء الإجماع حول خيارات لولاها أو دونها يفقد مفهوما اليسار واليمين معناهما، وما نزال نحاول بناء إجماع حول المفهوم الجمهوري والخيار الديمقراطي.

وقناعتنا نحن في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تكمن في أننا نعبر مرحلة تاريخية لإنقاذ الجمهورية والتكفل لأول مرة، منذ الإستقلال، بالانتقال إلى الديمقراطية.

وتقتضي منا هذه المرحلة التاريخية التي عاشتها شعوب أخرى من قبلنا إنشاء إجماع واسع حول القيم والقواعد التي أصبحت بديهيات في البلدان الديمقراطية المتقدمة، وذلك لبنني معا دولة الحق ولنجعل الخيار الديمقراطي والنمو الاجتماعي والاقتصادي أمرا لا رجعة عنه.

فإسبانيا على سبيل المثال، بعد وفاة "فرانكو"، استطاعت الخروج من أزمتها وتمكنت من القيام بقفزة عظيمة إلى الأمام في كل الميادين بفضل اختيارها للانتقال الديمقراطي الذي حقق بفضل إجماع معظم القوى السياسية حول ترسيخ الخيار الديمقراطي، وحول مصالح الشعب الإسباني والشعب الإسباني فقط. كذلك الأمر بالنسبة إلى فرنسا سنة 1946 التي لم تجد خيارا آخر غداة الحرب العالمية الثانية والدمار الذي مس مؤسساتها من قبل النازية ونظام "فيشي"، إلا اللجوء إلى حكومة

إن قناعة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عميقة في أننا نعيش حاليا فترة تاريخية حاسمة تعود في نظرنا إلى انعراج سياسي، وهي فرصة تاريخية للشروع في الانتقال الذي انتظرناه وتمنيهنا طويلا، ألا وهو الانتقال من النظام الذي سير البلاد منذ الاستقلال إلى نظام جديد وديمقراطي، نظام يعتبر في نظرنا البديل الوحيد الذي يستطيع التكفل بمطالب الشعب الجزائري وطموحاته المتمثلة في الحق والعدل والمساواة وفي الحرية والتقدم. وفي نفس الوقت، يكون قادرا على إتمام ومواصلة الملحمة التي خاضها أبائنا في 1926، في نجم شمال إفريقيا.

إننا ننتهي إلى جيل تحمل مسؤوليته في الثمانينات بخوضه المعركة في الجزائر وعلى أرضها حول قضايا الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والمرأة، وحرية الصحافة والعدالة الاجتماعية، والهوية الجزائرية والخيار الديمقراطي الذي نصت عليه وثيقة مؤتمر الصومام ذات الطابع الجمهوري الحقيقي.

كلنا يعرف ما حدث في بلادنا، وللأسف، ومنذ 1989 بينما كان البعض يحلم بالديمقراطية وبدولة الحق، كان البعض الآخر يتهيأ لفرض نظام استبدادي تيوقراطي بديلا لنظام تعسفي بالنار والدم. فمرت الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة بأزمات كادت أن تؤدي بها إلى الزوال كدولة ووطن ومجتمع.

فكيف ننسى تجنيد وتسخير الحزب المنحل وجماعته المسلحة المختلفة وحلفائه وأصدقائه، كل قدراتهم العسكرية والمالية واللوجستية والإعلامية لغرق سفينة الجزائر، في حين حتم الواجب الوطني والديمقراطي على أن يمنع التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هذا الغرق المبرمج من الداخل والخارج لحماية البلاد والشعب بمقاومة صارمة وحادة.

وأمام هذا المخطط الإجرامي ضد الجزائر، عان الشعب الجزائري الكثير ودفع ثمنا باهضا، ولكنه في الأخير انتصر.

الصمت والخوف، وتخرج بأيدي عارية وصرخات عالية للتصدي والمقاومة. لكن يبدو، للأسف، أن النساء الجزائريات لا يسعفن حظ المساواة إلا تجاه الرعب والموت. فإلى متى نبقى نحتفل بشجاعة المرأة الجزائرية إلا بعد موتها أو عندما نتكلم عن ماضيها ؟

ثم إن الديمقراطية ودولة الحق في غياب ضمان حقوق المرأة، ما هما إلا مجرد وهم. " فلا نكذب على أنفسنا ولا نغطي الشمس بالغربال ". إن قانون الأسرة، يا إخواني، تعسفي، ينتهك الحقوق الدستورية للمرأة. وأكثر من هذا، فهو قانون ينظم " الأبرتايد " في المجتمع. والأمور هو إما أن نريد دولة الحق، ونصرح بأن قانون الأسرة مضاد للدستور ولمبادئ المساواة والحرية، وبالتالي يجب مراجعته، وإما أن نريد دولة " الحفرة " و" الأبرتايد"، وعندئذ فالقانون موجود، وهذا بمثابة استبداد وليست بديمقراطية. ثم إنه كلما طالبنا بضمن حقوق المرأة الجزائرية وبمراجعة قانون الأسرة، إلا واتهمنا بالمتمردين ضد ديننا الحنيف، وبأشياء يمنعي الحياء وتمنعي الأخلاق من ذكرها. إن مشكل " الأرسيدي " لم يكن أبدا مع الدين، بل مع الذين (وهم أشخاص، بنو آدم) يستعملون الدين لتبرير الحفرة والتعسف ضد المرأة من أجل إقصائها. فنحن ضد " الحفرة"، وضد التعسف، وضد الإقصاء، وضد " الأبرتايد" مهما كان نوعه.

هذا ولا تبني دولة الحق دون ركيزتين أساسيتين هما، استقلالية العدالة وحرية الصحافة.

وإذا كانت هذه الحكومة قد تكفلت بإصلاح النظام القضائي بهدف الوصول إلى استقلالية العدالة، فإنها لم تتكفل بقضية حرية الصحافة التي دونها لا يمكن الكلام لا عن الرقابة، ولا عن الشفافية، ولا عن الديمقراطية بصفة عامة. وعليه، يقترح التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إنشاء، وفي أقرب الآجال، لجنة مكونة من ممثلي محترفي الصحافة، وممثلين عن الحكومة، للخروج بحلول للوضع المزري التي تتخبط فيها الصحافة الجزائرية اليوم. كما أن اقتصاد السوق لا يعني

وحدة وطنية. كذلك الأمر بالنسبة إلى البرتغال وعدة دول أخرى. والسؤال المطروح في نظرنا اليوم هو: هل لنا القدرة والإرادة الكافيتين - نحن كجزائريين - للخروج من محنتنا ؟ وهل لنا القدرة للتبني والتكفل بالانتقال الديمقراطي بصفة موحدة وتضامنية حول المصالح الوحيدة للجمهورية والديمقراطية والشعب الجزائري بهدف ضمان التأشير في قطار الألفية الثالثة لبلادنا ؟

إن جوابنا نحن في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هو نعم ثم نعم، لأنه باستطاعتنا الخروج من الأزمة بفضل مرحلة انتقالية ديمقراطية تكون بصفة موحدة وتضامنية حول مصالح الجمهورية والديمقراطية والشعب الجزائري.

وجوابنا هو نعم، لأننا نشق بشعبنا وبلادنا. وعلى كل حال، ليس لدينا مخطط " مارشال"، ولا الدعم الناقص للاتحاد الأوروبي، وإنما لا نملك إلا إمكانياتنا، وليس لنا حلا آخر. إننا نرفض وضعية المتفرج في منازل ملاكمة، بل نفضل تحمل مسؤولياتنا مهما كانت الصعوبات التي نحن واعون بمدى صعوبتها. وأكثر من هذا، فإن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مرتاح جدا لكونه عضو في هذه الحكومة التي تبنت مطالب نادي بها مؤتمر الصومام سنة 1956، والتي لم تجد صدى قبل اليوم إلا عند الشعب، وأبدا، أبدا في المؤسسات. إلا أنه يجب القول إن الديمقراطية أو دولة الحق التي نريدها، لا يمكن أبدا أن تمس وتخص نصف الشعب الجزائري فقط، ذلك أن تاريخ الجزائر حافل بأسماء ووجوه نسوية عديدة وعديدة، قدمت الكثير من التضحيات ليس خلال حرب التحرير فقط، بل كلما مست الجزائر في كيانها أو في شعبها، من تنهان إلى ديهيا، وفاطمة نسومر، ونساء تلمسان، ونساء معسكر، ونساء الزعاطشة، وحسيبة بن بوعلي، وجميلة بوخيرد، وأخيرا إلى كريمة بلحاج، وكاتيا بن ثانة، وكل الأخريات. كلنا يعلم أنه عندما كان الإرهاب يقتل الجزائريين يوميا وبالجملة، وعندما كان الخوف أو الرعب يعم الأحياء - في الوقت الذي كان فيه البعض يغادر السفينة - والقرى حتى في الأذهان والأفواه، غالبا ما كانت المرأة هي التي تحطم جدار

السيد رئيس الحكومة، إن مسؤوليتنا اليوم أمام هذا المشروع مشتركة، حكومة ومجلسا لتتذكر أن مصير الملايين من أبناء هذا الشعب بين أيدينا. فالجائع ينتظر منا أن نسد رمقه، والأمي ينتظر منا أن نمحو أميته، والمريض ينتظر أن نوفر له العلاج، والذي هو دون مأوى ينتظر السكن، والمظلوم ينتظر رفع الظلم عنه، والذي لا يأمن على نفسه ولا على ماله ولا على عرضه، ينتظر منا أن نوفر له الأمن. وتشكل هذه الأصناف المذكورة على سبيل المثال لا الحصر وغيرها ممن غفلت عن ذكرها، الأغلبية الساحقة لهذا الشعب الذي يعد بالملايين. ولذا وجب علينا حكومة ومجلسا أن نتذكر قول الله تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل". ووجب علينا كذلك ألا نعارض من أجل المعارضة، بل نشمن ما هو حسن، ونرفض ما هو سيء، ونقدم البدائل إن أمكن ذلك طاعة لله سبحانه وتعالى، وخدمة للبلاد والعباد مستحضرين في هذا قوله سبحانه وتعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".

ومن هذا المنطلق، أريد أن أضيف دون أن أكرر ما تعرض له الإخوة النواب في مداخلاتهم، ولئن حدث وأن تعمدت تكرار مقترح أو ملاحظة، فذلك يعود إلى أهمية الموضوع.

أولا: قطاع الفلاحة:

أثني على ما ورد في البرنامج والذي مفاده إلغاء ديون الفلاحين.

وفي نفس الوقت، أتساءل عن نوعية هذه الديون: هل هي القروض الممنوحة من البنوك والتي زادت في ارتفاعها نسبة الفوائد المتزايدة سنة بعد سنة؟ أم هي الديون المتعلقة بخزينة الدولة؟ وهل يستفيد هذا القرار الفلاحون الحقيقيون أو ما أسميتهم بـ " les Pseudo-agriculteurs " الذين لا علاقة لهم بالفلاحة؟

ثم إن الكلام عن هذا القطاع، يجرننا حتما إلى مشكلة،

مجتمع السوق، أي أن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يقول نعم لاقتصاد السوق، لكن في إطار حماية العمال وحقوقهم، وحماية الضعفاء. نعم، نحن مع اقتصاد السوق، وليس مجتمع السوق.

نعم، يشارك التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية اليوم في هذه الحكومة التي هي في الحقيقة حكومة وحدة وطنية حول حلف جمهوري واجتماعي، لضمان نجاح نهائي للديمقراطية في الجزائر، وهنا يكمن نضالنا المستمر.

هذا وتشكل الطبيعة التضامنية والجمهورية لهذه الحكومة، وإرادتها في ترسيخ الديمقراطية في بلادنا، الهزيمة العسكرية والسياسية للإرهاب ومشروعه، وهنا يكمن نضالنا المستمر أيضا، وشكرا. (تصفيق) .

الرئيس: شكرا للسيدة خليدة تومي، وأحيل الكلمة إلى السيد حسين بوسطلة.

السيد حسين بوسطلة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة الصحفيين،

زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن اليوم في مقام لا تحسد عليه لا الحكومة التي تعتقد أن ما قدمته بين أيدينا في هذه الوثيقة كفيل بإخراج البلاد من الأزمة المتعددة الجوانب، ولا يحسد عليه نواب مجلسنا الموقر، لأن مسؤوليتهم في التصويت على هذا المشروع تشكل حملا ثقيلا من الصعب الإقدام عليه، دون استشعار عظمة الأمانة التي وضعها في عنقه شعب طال ليله، وكأنه اليوم وبلسان حاله يقول ما قاله الشاعر:

" ألا أيها الليل الطويل ألا انجل

صبح وما الإصباح منك بأمثل "

المدن الكبرى؟

2- هل يسمح لهذه القاعات بعرض أفلام الجنس وأشرطة الفيديو غير المرخص بها؟ أم الوزارة المعنية تهمل هذا الجانب؟

رابعاً: قطاع الداخلية:

ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لمحاربة بعض مظاهر الفساد والآفات الاجتماعية كالدعارة التي تفشت في المجتمع بشكل رهيب على مرأى وعلى مسمع من الناس، وكتعاطي المخدرات التي لم يسلم منها حتى المراهقون في مستوى المؤسسات التربوية؟ هذا ولدي رجاء في رفع الحرج الذي يتعرض له الكثير من المواطنين في المراكز الحدودية وفي المطارات رغم تسوية وضعيتهم المتعلقة بالخدمة الوطنية، وآخرون بسبب انتمائهم إلى الحزب المنحل وبسبب الانتماء فقط، حيث منهم من حرم من أداء فريضة الحج لهذا السبب.

خامساً: محور الموارد البشرية: لقد تعرض المشروع بإسهاب إلى معالجة النمو الديمغرافي، وإلى حق المرأة التي في اعتقادنا لا يكفله لها إلا الإسلام. لكن تجاهل المشروع أو غفل بشكل ملحوظ حقوق الطفل مع أنه يمثل رجل الغد.

سادساً: الشؤون الدينية: أبدأ في هذا المحور بمقولة: "نحن قوم أعزنا الله بالإسلام، ومهما ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله". أردت التذكير بهذا حتى نتخلص من كل عقدة تشيننا عن الذود عن ديننا الحنيف، والاعتزاز بالانتماء لأمة نالت شرفاً وتكريماً عظيمين...

الرئيس: شكراً، وأجبل الكلمة إلى السيد محمد عامر.

السيد محمد عامر: بسم الله،

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب،

السلام عليكم.

بل أقول معضلة العقار الفلاحي، والتي لم يغفل ذكرها المشروع، إلا أنه مر على الموضوع مرور السحاب تاركاً عدة تساؤلات منها:

(1) ما مصير مشروع بيع أو كراء الأراضي الفلاحية الذي درسته اللجنة المختصة في إطار المجلس الشعبي الوطني، ومنذ ذلك الحين لم ير النور إلى اليوم؟

(2) هل تقتصر معالجة العقار الفلاحي على صنف واحد من الأراضي التي تترعب عليها المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية، أم يتعدى الإجراء إلى أصناف أخرى من الأراضي؟

(3) لماذا غفل المشروع موضوع تربية المواشي رغم ما يكتسبه هذا الميدان من أهمية؟

ثانياً: قطاع التربية والتعليم:

السيد وزير التربية المحترم، بداية وللأمانة أبلغكم انشغال مجموعة من أساتذة ثانوية "سطاوالي"، يتعلق بموضوع السكنات التي أنجزت من أجلهم بجوار المؤسسة، لكنهم لم يسعفهم الحظ استفادتها. وهم يلتموس من سيادتكم التدخل من أجل نيل حقهم بعد أن طرقت أبواب السلطات المحلية، فوجدوها موصدة.

وأعود إلى محتوى البرنامج لأسأل معالي وزير التربية عن كيفية معالجة مشكل التسرب المدرسي الذي ورد في المشروع، والذي أصبح أمراً مقلقاً حقاً، حيث تفيد بعض التحقيقات أن عدد التلاميذ الذين يغادرون مقاعد المدرسة يبلغ 500.000 تلميذ سنوياً.

أما سؤالي الأخير بالنسبة إلى القطاع فهو: ما علاقة تطوير المناهج التربوية، والطرق التربوية، وتحسين المردود المدرسي، بالبحث العلمي في بلادنا؟

ثالثاً: قطاع الثقافة:

1- من يقوم بمراقبة قاعات السينما في العاصمة وفي

البرنامج مع ضمان عدم تحول اللامركزية إلى حالة من التشتت في الجهود التي قد لا تخلو من السلبيات. لكن قد يؤدي هذا الجهد أو هذه النظرة لا محالة إلى تكريس الجماعات المحلية للقيام بدور وسيط واتصال حقيقي وفعال وصادق، تماشياً مع توجهات الحكومة ومع برنامجها، وبالتالي تحقيق صلة حقيقية وصادقة بين القمة والقاعدة.

رابعاً: العمل على إيقاف التدهور الاجتماعي، وهو موضوع في غاية الأهمية، وأمر ليس بالسهل إذا ما تحدثنا عن التوفيق بينه وبين متطلبات الواقع الاقتصادي الدولي.

خامساً: يمنح برنامج الحكومة - وهذا لأول مرة - مكانة خاصة لمجالات تكوين الإنسان وترقيته. وعليه نرجو، سيادة رئيس الحكومة، أن تحرص الحكومة على تحقيق هذا الهدف في الميدان.

سادساً: يرتكز هذا البرنامج الذي هو بين أيدينا على عدة مبادئ كمبردأ لغة الصراحة.

وقد تجسدت هذه اللغة في نظرتها النقدية للواقع. وعليه نرجو ألا تبقى هذه الصراحة ملتفتة نحو الماضي فقط، بل يجب أن تتطلع إلى آفاق المستقبل. وإن كان ليس بإمكان الضمير الجماعي للأمة أن ينسى حجم التضحيات التي قدمها المجتمع لمكافحة الإرهاب والفساد، فإن جوهر الوثام المدني ينبغي أن يترجم إرادة الشعب في بناء مستقبله الزاهر باقتصاد قوي، وتكفل حقيقي بالإنشغالات الاجتماعية الملحة للمواطنين. هذا هو الأمل، وهذه هي الصراحة، وهذا هو الهدف الذي ينبغي أن تتجند حوله كل القوى الوطنية المخلصة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكراً للسيد محمد عامر، وأحيل الكلمة إلى السيد خليل مسعودي.

سأحاول الإختصار في تدخلتي، لأنني كنت أنوي الحديث عن المأساة التي عاشتها ولاية سعيدة جراء الإرهاب، لكن مادام تطرق أحد الزملاء إلى التكفل الحقيقي بمشاكل 20 ولاية متضررة من الإرهاب، فإنني أثنى عليه، وأدخل مباشرة في الموضوع.

سيدي الرئيس، نواصل اليوم مناقشة مشروع برنامج الحكومة، وهي مناسبة تعد محطة هامة، خاصة بالنسبة إلى ممثلي الشعب، لاستخلاص دروس الماضي، وفتح آفاق جديدة للمستقبل في إطار الجهود التي تبذلها الدولة منذ عدة سنوات للتقويم الوطني.

ثم إن ما يميز هذا البرنامج عن سابقه هو الشمولية التي تتوخى التقريب بين الجزائريين وتسمح لهم بأن يكون هذا البرنامج إطاراً للحوار قصد تجسيده ميدانياً.

ومن هذا المنطلق، أود أن تقتصر مداخلتني اليوم على بعض الملاحظات الهامة على سبيل الذكر لا الحصر، وألخصها فيما يأتي:

أولاً: بما أن هذا البرنامج يتميز بالشمولية التي تفسح المجال لتقارب وجهات النظر، أود المحافظة على إرادة التقارب هذه بوضع ميكانيزمات للحوار لتجسيده في أرض الواقع وفي كافة المستويات، بما يضمن إرساء الثقة بين الجزائريين والإنسجام بين مختلف قطاعات المجتمع.

ثانياً: من الطبيعي أن يقودنا الحديث عن ميكانيزمات الحوار إلى الحديث عن تفعيل دور الهيئات المخولة دستورياً للقيام بالرقابة على كافة المستويات.

ثالثاً: تتطلب صفة شمولية البرنامج بذل جهود إضافية للعمل على تحقيقه وإنجاحه في الميدان خاصة على مستوى الجماعات المحلية، وذلك بتمكينها من الصلاحيات والأدوات القانونية والمادية لتطبيق هذا

لابد حتما من اعتماد التغيير الذي يريده الجميع، والأسباب معروفة ومحقة ليس أقلها حالة الفساد والفوضى التي سادت الإدارة الجزائرية.

السيد الرئيس، يريد المواطنون كذلك وعن حق إدارة تخضع لرقابة صارمة، وتتميز بالكفاءة والنظافة، يديرها مسؤولون يكتسبون الحصانة من حسن الممارسة، لا من قوة الحماية السياسية والفئوية والجهوية. يريدون إدارة يشترطونها منها الخدمات بالضريبة وليس بالرشوة والضريبة. فإذا دفع الناس الضريبة عن طيبة خاطر أو صاغرين، لا فرق، فالشعوب في كل أنحاء العالم تفرض عليهم الضرائب بقوة القانون، ولكن بخدمات في المقابل. يريدون كذلك أن يسألوا عن نوع السياسة الاقتصادية والمالية التي ترعاها، وهي غير واضحة المعالم في هذا البرنامج، هل هي ليبرالية؟ أم اجتماعية- ديمقراطية؟ وما هي أعباؤها؟ وكيف تراكمت؟ ومن المسؤول عن هذا التراكم؟ وإلى أين ستقود؟.

كما أنه من حقهم أن تكون لهم سياسة ضريبية متوازنة وعادلة في توزيع نسب الثروة، فلا يحمل الفقير المحتاج أعباء الثري المقتدر.

السيد رئيس الحكومة، يجب على المسؤول أن يحمل هموم المواطنين ويحتضن قضاياهم، وأن يكون حريصا على المصارحة بتحقيق كل ما يستطيع من أجلهم، مستندا إلى قوة القانون ولا شيء غير القانون، ومعتمدا على حسن تفعيل المؤسسات التي تعد عماد الديمقراطية الصحيحة في بلد تقترب فيه الديمقراطية بالفوضى أكثر مما تقترب بالنظام والمسار الصحيحين، إذ غالبا ما تشوبها الاعتبارات الجهوية والفئوية وتقع في "المحاصصة"، أي توزيع الحصص بين الحكام، والتواطؤ والفساد والرشوة، وعرقلتها الحركة الذاتية للمؤسسات، بتجاوزها والتطاول عليها مثل خرق الحصانة البرلمانية، والسكوت عنها. وبدلا من احترام قوانين الجمهورية، أصبح جهاز العدالة يسير بتعليمات.

السيد خليل مسعودي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله.

بعد قراءة متأنية ومركزة لهذا النص الموضوع بين أيدينا للنقاش والإثراء، قراءة سمحت لي بالولوج في أعماقه، أول ما تبادر إلى ذهني هو هذا السؤال: ماذا يمكن الحكومة أن تفعل لتعيد الأمل للمواطن بعد أن أصابه الاحباط الذي لم يظهر فجأة بل تراكمت بوادره بانتظام منذ عدة سنوات، وبعد أن فشلت الحكومات السابقة في إعادة البسمة إليه والأمل المنشود؟

الجواب هو: يمكنها فعل ذلك، بشرط واحد فقط يكمن في إمكانية تحقيق أمر واحد، على أساسه تتحقق كل الأمور الأخرى، وتأخذ كل القضايا طريقها إلى الحل، ألا وهو احترام القانون وتطبيقه. نعم، احترام القانون وتطبيقه، لأننا في بلد الجميع فيه حكاما ومحكومين، كلهم يشكون، وكلهم يشككون، وذلك لأن لغة القانون غائبة حيناً، ومغيبة أحيانا أخرى.

السيد رئيس الحكومة، نحن لا ندعي أن لديكم عصا سحرية تلبّي الآمال والحاجات بين ليلة وضحاها، ولكن نريد أن تكون لديكم نية حسنة وصادقة، وإرادة وعزيمة قويتين، ويد ممدودة للجميع في كل ما هو خير وصواب، واستقامة وعدل وإنصاف.

سيادة رئيس الحكومة، يريد المواطنون عن حق، قضاء نزيها ومستقلا عن كل أنواع التدخلات والتأثيرات في أشخاصه وأحكامه، هذه الأحكام التي يجب التعجيل بإصدارها والإسراع في تنفيذها. يريدون قضاء يحسب حسابه الكبير والصغير. لذلك، أقول لا مستقبل لأحد في هذا البلد حاكما كان أم محكوما، إلا بقيام دولة القانون والمؤسسات في ظل النظام الديمقراطي. ولتحقيق ذلك،

هذا، وأعلمكم أن المتدخلين الأوائل هم السادة:

- خديجة خبيزي،
- محمد تمار،
- بونعامة الهامل.
- عبد القادر حلوش،
- عبد الحميد بولفغات،
- كمال يوسف،
- نجية بومنجل،
- نوارة جعفر،
- جلول جودي.

وألفت انتباه الجميع إلى أن كل من نودي إسمه وهو غائب، يفقد حقه في أخذ الكلمة، والحاضر منكم يبلغ الغائب.

إذن إلى يوم الغد مع تمنياتي بالراحة للجميع.

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثانية والأربعين ليلا.

وأن تكون كذلك الإنجازات خاضعة للقوانين، وتوزع بصفة شفافة حيث يزول كل شك وشكوى. ومن حقهم أن يعرفوا كيف تصرف واردات الضرائب، وكيف تحصر النفقات، وكيف تراقب الأموال العامة مراقبة إلزامية مسبقة في صرفها، ولاحقة في تنفيذها. ومن حقهم على المسؤول أن يتقشف قبل أن يطلب منهم التقشف. كذلك يريد المواطنون في القضايا التي تعنيهم، أن يأكلوا مما ينتجون، ويلبسوا مما ينسجون، لأن أرضهم لم تكن عاقرا ولن تكون كذلك، لأنها أرض معطاءة وغنية.

كذلك لا يجوز أن يكون الفقر مانعا للعلم ولا للصحة ولا للعمل ولا للسكن، ولا يتبلور هذا إلا بسياسة رشيدة تسمو وتعلو بالتضامن الوطني الذي يسهل توفير كل الشروط والوسائل، من استغلال، وتوظيف مواهب المواطن وقوته لخدمة البلاد والعباد.

أشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد مسعودي.

نظرا إلى العدد الكبير المتبقى من المتدخلين والذي قد يتطلب منا يوما كاملا من العمل، نتوقف عند هذا الحد على أن تستأنف أشغال مجلسنا غدا في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحا إن شاء الله.

w U q b

السيد عيسى براهيمى:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد معالي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السادة النواب،
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الإطارات
المخلصة التي ساهمت من قريب أو بعيد في إنجاز
مشروع هذا البرنامج.

أما بعد،

فإنني أرجو من السيد معالي رئيس الحكومة إضافة هذه
الملاحظات إلى الجزء الثاني من مشروع الحكومة
المعنون: "أسلوب الحكم الرشيد".

إنه من أسس أو مواصفات الحكم الرشيد، بالإضافة إلى
ما ورد في مشروع برنامج الحكومة، ما يأتي:

- 1 - ضمان حق المواطنة كاملا دون تمييز بين المواطنين
على أساس الإنتماء الحزبي أو الجهوي أو غيره.
- 2 - ضمان عدم التمييز بين الأحزاب السياسية، والعدالة
في التعامل معها.
- 3 - ضمان سيادة القانون مع وجوب تسخير الموارد
البشرية والمادية اللازمة. فجهاز العدالة مثلا ما يزال
يسير بطرق قديمة كلاسيكية، وما تزال الأحكام والقرارات
والوثائق تكاد لا تبين...
كما أن جهاز الأمن ما يزال دون المستوى المطلوب من

حيث الوسائل المادية العصرية، كالإعلام الآلي مثلا.
4 - وجوب عصرنة الإدارة وتحسين الأداء الإداري،
والتكوين المستمر، مع العمل على حياد الإدارة التام،
وتحريرها من الضغوط الظرفية للسلطة، وتشمين
الإيجابيات، ومحاربة السلبيات، مع ضمان حقوق
الإطارات الإدارية النزيهة التي هي ذخر الوطن.

5 - دعم الحركة الجمعوية، بإعادة النظر في قانون
الجمعيات على أن تبقى في إطارها الأصلي النبيل
التمثل في خدمة المجتمع، وإبعادها عن النشاطات
السياسية والمساندتية، وضبط كيفية تمويلها، ومراقبة
استعمال الأموال المتحصل عليها مراقبة صائبة.

6 - ضرورة إضافة مجموعة الآليات إلى البرنامج والتي
ستستعملها الحكومة الموقرة في إنجازها لما ورد فيه.

7 - ما تزال مشاريع قوانين هامة في أدراج الإدارة،
وعلى الحكومة برمجتها لتقديمها إلى البرلمان
لمناقشتها. ومن هذه المشاريع:

- قانون الإجراءات المدنية، والقانون المدني.
- قانون الإجراءات الجزائية، وقانون العقوبات.
- قانون الخبرة القضائية، والقوانين الأخرى المتعلقة
بالمحاماة، وضمن الدفاع عن الحريات والحقوق.
- 8 - أما فيما يتعلق بالعدالة، فإن القضاء يركز على
القضاة العلماء النزهاء العارفين بقواعد المرافعات،
ووسائل الإثبات، مما يجعل من التكوين المستمر والمركز
لرجال القضاء أمرا ضروريا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الركيزة الثانية للقضاء تكمن في
منظومة قانونية واضحة المعالم وسليمة الإنسجام.

يضاف إلى ذلك، الركيزة الثالثة المتمثلة في توفير

تحديد الإنتماء إلى الاسلام بوضوح (تصحيح التعبير الوارد في مشروع البرنامج).

11 - يضاف إلى البرنامج: تأكيد استعمال اللغة العربية، واتخاذ التدابير العقابية عند مخالفة قانون تعميم استعمال اللغة العربية.

12 - الإشارة إلى المشاريع المختلفة التي تنوي الحكومة القيام بها بوصفها وصفا كاملا، وذكر الإجراءات والكيفيات، بالاضافة إلى الآجال الزمنية المحددة، حتى يتسنى للبرلمان إجراء الرقابة البرلمانية التي نص عليها دستور الجمهورية.

وأخيرا، أتمنى لكم، سيادة رئيس الحكومة، والسادة أعضاء الحكومة، التوفيق والنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الوسائل المادية المختلفة لهذا القطاع، حيث ينعدم حتى الورق لدى بعض المحاكم.

كما يجب إعادة النظر في آليات تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية، خصوصا الأحكام القانونية المتعلقة بتنفيذ قرارات العدالة، باعتبار أن المهم هو تنفيذ الحكم أو القرار القضائي، وليس إصداره.

9 - لن تقوم لدولة الحق والقانون قائمة دون اجتثاث بذور العنف والتهميش الاجتماعي، والقضاء على أنماط السلوك غير السليمة لدى المرافق العمومية، وإزالة أسباب اليأس لدى الشباب وكذا ترقية وتحسين العلاقة بين المواطن وإدارته التي يجب أن تكون في خدمته.

10 - يرجى من سيادتكم - السيد رئيس الحكومة -

سؤال كتابي وجواب

من السيد امحمد عنان،

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

-بناء على الدستور ولا سيما المادتين 89 و134 منه،
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني
ولا سيما المواد 95 و96 و97 منه، يسرني أن أوجه إلى
سيادتكم السؤال الكتابي الآتي:

مقدمة:

ماهي قائمة مراكز العبور الموجودة بمحافظة الجزائر
الكبرى؟
ومتى أنشئ كل مركز؟ وماهو عدد العائلات التي بأوبها؟

تقبلوا، سيدي، فائق الاحترام والتقدير.

* رد السيد الوزير:

السيد امحمد عنان،

تفضلتم بطرح سؤال كتابي عن مراكز العبور الموجودة عبر
محافظة الجزائر الكبرى، تاريخ إنشائها وعدد العائلات
التي تأويها. ردا على ذلك، يشرفني أن أوافيكم بعناصر
الإجابة التي يستدعيها سؤالكم:

1- المقاطعة الإدارية للدار البيضاء:

منذ سنة 1983 إلى غاية 1997: أنشئت سبعة (07)
مراكز عبور لإيواء 1848 عائلة.

2- المقاطعة الإدارية للحرش:

منذ سنة 1980 إلى غاية 1989: أنشئت ثلاثة (03)
مراكز عبور لإيواء 347 عائلة.

3- المقاطعة الإدارية لحسين داي:

منذ سنة 1989 إلى غاية سنة 1997: أنشئت تسعة
(09) مراكز عبور لإيواء 450 عائلة.

4- المقاطعة الإدارية للشراقة:

منذ سنة 1989 إلى غاية سنة 1995: أنشئت ثلاثة
(03) مراكز عبور لإيواء 154 عائلة.

5- المقاطعة الإدارية لباب الوادي:

عرفت هذه المقاطعة منذ سنة 1989 إنشاء عدة مراكز
عبور وكانت موزعة عبر البلديات الآتية:

بولوغين (04) القصبة (12) رايس حميدو (05) وادي
قريش (06). وقد أوت 597 عائلة.

وبهذا يقدر عدد مراكز العبور بإثنين وخمسين (52)
مركزا، يأوي بصفة مؤقتة 3396 عائلة.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.